ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net

"التنمية في دول الخليج والدبلوماسية الناعمة"

(جزء من أطروحة الدكتوراه)

إعداد الباحثة:

خديجة احمد البوحليقة

طالبة دكتوراة في جامعه بيروت العربية–تخصص العلوم السياسية

العام الدراسي: 2025–2026

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net

الملخص:

شهدت دول الخليج العربي خلال العقود الماضية تطورًا لافتًا في فهمها لمسار التنمية وطبيعتها، إذ لم تعد تُنظر إليها باعتبارها عملية اقتصادية أو اجتماعية منفصلة، بل كخيار استراتيجي تتقاطع فيه الاعتبارات السياسية مع الهويات الوطنية وتوجهات السياسة الخارجية. وفي ظل التحولات الإقليمية المتسارعة وتصاعد التنافس الدولي، برزت التنمية كإحدى أهم أدوات التأثير غير المباشر التي اعتمدتها دول الخليج لتعزيز حضورها الإقليمي والدولي، وتقديم نفسها كنماذج لدول حديثة قادرة على التكيف مع متطلبات العصر. وقد أسهم هذا التحول في إعادة صياغة الخطاب التنموي ليصبح وسيلة لربط الدولة بالمجتمع، من خلال تقديم مشاريع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ضمن رؤى وطنية بعيدة المدى، تُعرض بوصفها مشروعًا جماعيًا يعكس تطلعات القيادة ويستند إلى مشاركة المجتمع. كما لعب هذا الخطاب دورًا في تعزيز الاستقرار السياسية، ودعم التماسك الاجتماعي، وإضفاء طابع مؤسسي على مسار التحديث، بما يعزز من استقرار الدولة واستدامة سياساتها. اما على الصعيد الخارجي، فقد تحولت التنمية إلى إطار عملي للدبلوماسية الناعمة الخليجية، من خلال توظيف أدوات متعددة مثل المساعدات الخارجية، والاستثمارات العابرة للحدود، والتعليم، والثقافة، والمشاريع الكبرى، بهدف بناء النفوذ وتحسين الصورة الذهنية للدولة في الساحة الدولية. وفي هذا السياق، لم تقتصر الرؤى الوطنية على كونها خططًا تنموية تقنية، بل جاءت محمّلة برسائل سياسية واضحة تعكس تصور كل دولة لهويتها، وأولوياتها، ودورها المستقبلي.وانطلاقًا من هذا المنظور، يتناول هذا القسم كيفية توظيف كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر لرؤاها الوطنية كأدوات للدبلوماسية الناعمة، مع التركيز على الكيفية التي جرى من خلالها دمج التنمية بالهوية الوطنية، وربط التحولات الداخلية بإعادة التموضع الإقليمي والدولي، بما يعكس تشابكًا عميقًا بين التنمية والسياسة في التجربة الخليجية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: قطر – المملكة العربية السعودية– الامارات العربية المتحدة– الاقتصاد، السياسة – القوة الناعمة

السياسة الخارجية – التنمية

المقدمة:

يشكل فهم العلاقة بين التنمية والدبلوماسية السياسية في دول الخليج مفتاحًا لتفسير نجاح المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر في تعزيز حضورها الإقليمي والدولي خلال العقدين الماضيين. يتناول هذا البحث الفصل الأول دور الدبلوماسية الناعمة كأداة استراتيجية استخدمتها هذه الدول لتعزيز صورتها الدولية، وبناء المصداقية والثقة، وربط القيم الوطنية والهويات الثقافية بالسياسات الخارجية. من خلال استعراض السياسات الثقافية، التعليمية، والرياضية، تُظهر هذه الدول كيف يمكن للقوة الناعمة أن تتحول إلى أداة فعالة لتوسيع النفوذ وتحقيق التماسك الاجتماعي.

أما الفصل الثاني، فيركز على الرؤى الاستراتيجية والتنمية الوطنية، وكيف استخدمت السعودية والإمارات وقطر خططها الوطنية الطويلة المدى لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية متكاملة. يوضح هذا الفصل كيف تم توظيف التعليم، والبنية التحتية، والابتكار، والمشاريع الكبرى، ليس فقط لتطوير المجتمعات، بل لتعزيز الاستقرار الداخلي، ودعم الهوية الوطنية، وتمكين الدولة من لعب دور مؤثر على الساحة الدولية.

معًا، يقدمان الفصلان رؤية متكاملة لكيفية توظيف دول الخليج التنمية والدبلوماسية السياسية كأدوات مترابطة لتعزيز مكانتها في عالم سريع التغير، مع الحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز مصالحها الاستراتيجية داخليًا وخارجيًا.

اشكالية الدراسة:

كيف استطاعت الدول الثلاثة: دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر، التوافق بين التنمية والرؤية الاستراتيجية وبين الدبلوماسية الناعمة؟

وتتفرع عن تلك الاشكالية أسئلة أخرى:

ماهي اهم المشاريع الاستراتيجية التي قامت بها المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية ودولة قطر؟

كيف استطاعت الدول الثلاثة تحقيق التطلعات التنموية والاهداف المرجوة والمحافظة على قوتها الخارجية؟

المنهج التحليلي:

يعد هذا المنهج التحليلي أهم جوانب الدراسة، إذ يُساعدنا في تحديد الأسباب الكامنة وراء السياسات المُصاغة، وتأثيراتها ونتائجها. ويركّز على مساهمة إجراءات التنمية في الاستراتيجية السياسية للدول الخليجية وغيرها من الدول ذات التوجهات المشابهة. كما يستكشف كيفية انعكاس أهداف السياسة الخارجية في استراتيجيات التنمية، وفقًا لأدوات القوة الناعمة كالدبلوماسية، والخطاب الإنساني والسياسي.

التنمية في دول الخليج والدبلوماسية الناعمة

تداخلت التنمية في دول الخليج بين عامي 2000 و2022 مع الدبلوماسية الناعمة التي عكست فهمًا استراتيجيًا لتعزيز التقدم الوطني والنفوذ الدولي. وقد ازداد الاعتراف بدولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية لما حققته من نمو اقتصادي وتحديث مؤسسي لتحقيق أهدافها الوطنية، مما عزز مصداقيتها ونفوذها في النظام الدولي. وقد تبين أن هذا النوع من التنمية مفيدٌ كأصل دبلوماسي، إذ عكس قيادةً مسؤولة. وبرزت الدبلوماسية الناعمة في سياق الخليج من الإنجازات الملموسة في التنمية، من خلال الاستثمارات في الرعاية الصحية والثقافة والبنية التحتية والمساعدات الإنسانية، لتؤكد مكانتها كشريك موثوق. وقد ساهمت هذه الأنشطة في تعزيز الحوكمة من أجل التماسك الاجتماعي، وعززت الثقة على المستوى الدولي.

يستند هذا النهج إلى مبادئ الحكم في الإسلام، ويركز على التعاون والرحمة والأمة. وتدرك القيادات في دول الخليج أهمية النفوذ من حيث القوة والمساهمة في الاستقرار العالمي والسلوك الأخلاقي. تُبرز دبلوماسية التنمية المفاهيم الإسلامية لضمان الازدهار كأمانة لتعزيز المنفعة المتبادلة. ويُسهم التوافق بين تحقيق التنمية في تحويل دول الخليج للدبلوماسية الناعمة إلى عنصر أساسي في سياستها الخارجية. يُسلط هذا القسم من الأطروحة الضوء على مدى مساهمة مبادرات التنمية بين عامي 2000 و2022 في تعزيز القوة الناعمة لدول الخليج، بما يُعزز دورها في القضايا البناءة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net

التعليم والتنمية البشرية كأولويات استراتيجية في دول الخليج

بحسب طلالوه وسمارة(2021) ،اكتسب التعليم وتنمية رأس المال البشري بين عامي 2000 و2022 أولوية استراتيجية في دول الخليج. وقد عكس ذلك الفهم المشترك بين القادة لأهمية الحفاظ على الاستدامة والاستقرار السياسي، والاعتماد على رأس المال البشري. كما وفرت موارد الهيدروكربون الأساس اللازم للتنمية، حيث أدرك صناع السياسات في دول الخليج قدرة هذه الموارد على الصمود على المدى الطويل. وتطلب ذلك أيضاً الاستثمار في معارف الأفراد، إلى جانب رفاهيتهم ومهاراتهم، وقد تجلى هذا التحول من خلال الإنفاق المستمر على التعليم. ويتراوح هذا الإنفاق بين 15 و20 بالمئة من إجمالي الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي.[1] أبرزت النتائج التركيز الاستراتيجي الذي ساهم في رفع معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين إلى أكثر من 90% بحلول عام 2020. كما عكست توسع الالتحاق بالتعليم العالي. فقد ارتفع عدد الطلاب المسجلين في الجامعات السعودية من 700 ألف طالب عام 2000 إلى أكثر من مليون طالب بحلول عام 2020. وبالمثل، حققت قطر والإمارات العربية المتحدة إمكانية الوصول الشامل إلى التعليم الابتدائي والثانوي بفضل نمو التعليم العالي والخبرات الفنية (Ajayan, Balasubramanian, & Ramachandran, 2022).[2] أدت هذه التحسينات إلى رفع تصنيف مؤشر التنمية البشرية، حيث حققت الإمارات العربية المتحدة وقطر مكانة مرموقة في هذا المؤشر، بينما حققت المملكة العربية السعودية مكاسب في مؤشرات متوسط العمر المتوقع والتعليم. ويتماشى هذا التوجه مع مبادئ الحكم الإسلامي التي تضع العلم والكرامة والمسؤولية في المقام الأول. وتعكس سلطة الجوانب السياسية الإسلامية الالتزام بتنمية القدرات الأخلاقية في المجتمع، مما يضمن مساهمة الأفراد في ازدهار المجتمعات في الحالات الثلاث المختارة. ولم يكن التنافس في قطاعي التعليم والتنمية البشرية نتاجًا للمنافسة فحسب، بل كان أيضًا التزامًا مشتركًا بتعزيز ثقة القيادة بالشعب.

توسع أنظمة التعليم العالي من عام 2000 إلى عام 2022

شهدت دراسات الحالة للدول الثلاث المختارة توسعًا كبيرًا في التعليم العالي خلال الفترة المذكورة. فعلى سبيل المثال، زادت المملكة العربية السعودية عدد الجامعات الحكومية من 10 جامعات في أوائل التسعينيات إلى أكثر من 30 جامعة بحلول عام 2020. وتجاوز الإنفاق الحكومي على التعليم 18% من الميزانية خلال هذه الفترة. كما دعم برنامج الملك عبد الله للمنح الدراسية، الذي أُطلق عام 2005، أكثر من 200 ألف طالب سعودي للدراسة في الخارج ((Pereira et al., 2020 .[3] عكس هذا البرنامج استراتيجية تطوير الكفاءات العالمية والحفاظ على التماسك على المستوى الوطني. وقد اتبعت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجاً تكاملياً لترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للتعليم. كما استضافت الدولة أكثر من 40 فرعاً جامعياً على المستوى الدولي بحلول عام 2022، من بينها مؤسسات مرموقة مثل جامعة نيويورك أبوظبي وجامعة السوربون أبوظبي. كذلك، تعززت مكانة الجامعات الوطنية، مثل جامعة خليفة، بعد حصولها على المرتبة الأولى في منطقة الإمارات من حيث نصيب الفرد من الناتج البحثي في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين

[1] طلالوه، م. أ &.، سمارة، و. أ. (2021). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية: دراسة حالة للعالم الإسلامي. *تنمية الرافدين، 40*(129), 185–202. https://doi.org/10.33899/tanra.2021.167800

[2] Ajayan, S., Balasubramanian, S., & Ramachandran, S. (2022). Measuring research performance of the United Arab Emirates relative to the GCC countries A bibliometric study. *Frontiers in Education, 7*. https://doi.org/10.3389/feduc.2022.792548

[3] Pereira, V., et al. (2020). *Human capital in the Middle East*. Springer.

(Mohamed et al., 2021). [4] من جانبها، استثمرت قطر بكثافة في البنية التحتية للتعليم المتميز. فقد استقطبت المدينة التعليمية جامعات عالمية مرموقة، ما ساهم في تبوؤ قطر مكانة رائدة بين الدول العربية. ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الإنفاق الحكومي على التعليم الذي بلغ نحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بفضل الاستثمارات الاستراتيجية لمؤسسة قطر.

نتائج التنمية البشرية والمؤشرات العالمية

خلال الفترة من 2000 إلى 2022، واصلت دول الخليج اهتمامها بالتعليم وتنمية مهارات الأفراد. وقد أسفر هذا التركيز عن مكاسب تنموية ملموسة، كمؤشر التنمية البشرية، ومتوسط العمر المتوقع، ومهارات القراءة، والدخل. وواصلت الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية صعودها في تصنيفات مؤشر التنمية البشرية، ما يُؤكد نجاح الاستثمارات الاجتماعية طويلة الأجل. وفي مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، صنّفت الأمم المتحدة الإمارات العربية المتحدة ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، حيث احتلت المرتبة الثلاثين عالمياً. ويعود ذلك إلى تحسّن التعليم، وارتفاع دخل الفرد، والتحسن التدريجي والمستمر في قطاع الصحة. كما حققت قطر والمملكة العربية السعودية درجات عالية في مؤشر التنمية البشرية بفضل زيادة سنوات الدراسة، وارتفاع دخل الفرد، والتحسن في قطاع الصحة. صُنفت قطر أيضاً ضمن أغنى دول العالم بحلول عام 2022 من حيث نصيب الفرد من الدخل، في حين حققت المملكة العربية السعودية تقدماً ملحوظاً في التعليم ومتوسط العمر المتوقع.

وقد شهد سكان دول مجلس التعاون الخليجي عموماً ارتفاعاً في متوسط العمر المتوقع، حيث تراوح بين 72 و78 عاماً على التوالي بين عامي 2000 و2022. وانخفضت وفيات الرضع والأطفال، بفضل تحسن الرعاية الصحية، والوقاية، وخدمات الصحة المجتمعية. كما تحسنت مهارات القراءة، حيث أصبح أكثر من 95% من الأطفال قادرين على القراءة، مما يعني أن معظمهم قد تلقى تعليماً ابتدائياً وثانوياً (الناصر وحمدان، 2021). [5] لا تُظهر هذه النتائج مجرد الرخاء فحسب، بل تُظهر أيضًا أن الحكام اختاروا أنظمةً تتماشى مع المبادئ الإسلامية في صون النفس والمعرفة. وقد دمجت دول الخليج التطلعات التعليمية في فوائد تنموية حقيقية، مما ساهم في استقرار المجتمع وقوته، وذلك بتحويل الاستثمار الاجتماعي إلى مسؤوليةٍ تقع على عاتق القادة، لا إلى خيارٍ ثانوي.

الابتكار، واقتصادات المعرفة، والمنافسة

شهدت الفترة من عام 2000 إلى عام 2022 تحوّل دول الخليج إلى استراتيجياتٍ تركز على الابتكار والبحث والتحوّل إلى اقتصادات قائمة على المعرفة. وارتبطت السياسة التعليمية بأهدافٍ وطنيةٍ تُشدد على التكنولوجيا والتنويع الاقتصادي والقدرة التنافسية طويلة الأجل. ولم ينظر قادة الخليج إلى الابتكار كقوةٍ سوقيةٍ فحسب، بل وظّفوا البحث والتطوير في خططٍ موجهةٍ نحو الدولة، بما يخدم المصالح الوطنية والصالح العام. وبرزت دولة الإمارات العربية المتحدة كدولةٍ رائدةٍ في النضج الرقمي وحوكمة الابتكار في المنطقة. وبحلول نهاية العقد الثاني من الألفية، أصبحت الإمارات من بين الدول الأعلى أداءً في مجال الحكومة الإلكترونية والبنية التحتية الرقمية، وذلك بفضل الإنفاق على استراتيجيات الذكاء الاصطناعي وحلول الحكومة الذكية وسياسات الابتكار الوطنية. رفعت دولة الإمارات العربية

[4] Mohamed, B. H., et al. (2021). Developing human development strategies for a country in transition from a resource-based economy to a knowledge-based economy. *Sustainability, 13*(24), 13750. https://doi.org/10.3390/su132413750

[5] الناصر، م & ،.حمدان، ع. (2021). أثر الحوكمة العامة على النمو الاقتصادي: أدلة من دول مجلس التعاون الخليجي. الاقتصاد وعلم الاجتماع، 14(2)، 85-110. https://doi.org/10.14254/2071-789x.2021/14-2/5

المتحدة إنفاقها على البحث والتطوير إلى ما يقارب 1.5% من ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2020، وهو من أعلى المعدلات في العالم العربي. وقد ساهم هذا التوسع في دعم البحوث التطبيقية، والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، والابتكار في القطاع العام.

شهدت المملكة العربية السعودية زيادة في نتائج البحوث، لا سيما في أعقاب رؤية 2030. وتطورت البحوث في مجالات مثل الطاقة والتكنولوجيا الحيوية وعلوم البيئة، وتحولت إلى مراكز إقليمية في مؤسسات مثل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية. وموّل صندوق الاستثمارات العامة الابتكار في مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والبنية التحتية الرقمية. ورغم أن الإنفاق السعودي على البحث والتطوير كان لا يزال أقل من مستويات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلا أنه ازداد باستمرار ليصل إلى ما يقارب 1% من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين (علام وأبراهيم، 2013).[6] كما ركزت قطر على البحث العلمي، باستثمار كبير في البحوث الطبية وتكنولوجيا الطاقة وعلوم البيانات عبر مؤسسات المدينة التعليمية. وتُظهر هذه الجهود أهمية الحوكمة الإسلامية في استشراف المستقبل والاستعداد وطلب العلم كقيمة مجتمعية. ووفقًا للفلسفة السياسية الإسلامية، ينبغي على القادة تزويد المجتمع بموارد التعلم لضمان استدامته وازدهاره. وقد نجحت دول الخليج في الاستثمار في الابتكار والبحث العلمي، محولةً هذا الواجب الأخلاقي إلى واقع سياسي، حيث يظل التطور مستدامًا وتنافسيًا، ويسعى لتحقيق الأهداف الوطنية والحضارية طويلة الأجل.

التعليم والتماسك الاجتماعي

شكّل التعليم والتنمية البشرية إحدى أهم الوسائل التي اعتمدتها حكومات الخليج في بناء مجتمعات قوية، وكسب ثقة المواطنين كقادة شرعيين بين عامي 2000 و2022. ولا ترتبط مصداقية حكومات الخليج بالديمقراطية فحسب، بل بجودة القيادة في إدارة شؤون الدولة، وتوفير الخدمات، وضمان العدالة الاجتماعية. وبالتالي، فإن الاستقرار الاجتماعي ووحدة الأمة يعتمدان على جودة المدارس، وتوفير مسارات مهنية واضحة، ودعم الدولة. وتُظهر الإحصاءات حجم الاستثمار في هذا المجال. ففي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، تجاوزت نسبة الشباب القادرين على القراءة 95% بحلول أوائل عام 2020، مقارنةً بمتوسط 85% في عام 2000 (تاونشيند، 2020).[7] في دول مجلس التعاون الخليجي، استثمرت الحكومات ما يقارب 15 إلى 25 بالمئة من ميزانيتها في التعليم، وهو ما يُعدّ من أعلى نسب تخصيص الميزانية على مستوى العالم. وقد شهدت الجامعات زيادةً ملحوظةً في معدلات الالتحاق، وبحلول عام 2015، كان عدد الطالبات يفوق عدد الطلاب في معظم جامعات الخليج، مما ساهم في تعزيز الشمولية. كما ساهمت برامج المنح الدراسية في تعزيز التقارب بين الناس؛ ففي المملكة العربية السعودية، يُعدّ برنامج الملك عبد الله للمنح الدراسية مثالاً بارزاً على التعليم داخل المملكة وخارجها، حيث التحق به أكثر من نصف مليون طالب بين عامي 2006 و2020. وفيما يتعلق بالقيادة الإسلامية، تتوافق هذه النتائج مع دور الحاكم في إقامة العدل، وصون كرامة الناس، وتحقيق التوازن في المجتمع و الاستثمار بالمعرفة من اجل نهضة الامه وبناء الانسان (كارافيليس، 2015).[8] لا يُنظر إلى التعليم كمجال سياسي فحسب، بل كمسؤولية أخلاقية تمكّن القادة من الوفاء بوعودهم للمجتمع. يُعزز تنظيم التعليم المساواة والتضامن، ويمنع تفكك المجتمع من خلال الحد من عدم المساواة، وزيادة

[6] علام أحمد، &إبراهيم، م. عبد الله. (2013). تحويل دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اقتصاد قائم على المعرفة. المجلة العالمية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، 10(2), 84-. https://doi.org/10.1108/20425941311323109102

[7] تاونشيند، إ. ج .(2020). *الدين والبقاء السياسي: الاستراتيجيات الإقليمية لإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر* (أطروحة ماجستير). جامعة Waikato. https://researchcommons.waikato.ac.nz/items/7c889821-a04a-4d18-9b3c-3aca597997c1

[8] كارافيليس، نيكول س .(2015) .التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي: الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية .في *التعليم الدولي للعلوم والتكنولوجيا* . روتليدج.

الفرص، ومساعدة الأفراد على الارتقاء في السلم الاجتماعي. تُعدّ المدارس والجامعات فضاءات يجتمع فيها الأفراد لبناء هوية مشتركة، حيث تمزج الممارسات بالتعليم المعاصر، والدروس الثقافية، والخبرات الإسلامية، لتُقدّم للمجتمع بأسره قصة مشتركة. يُرسّخ هذا التعليم الجماعي المعنى والولاء والتكاتف، ويضمن ألا تُعيد التطورات الوئام إلى سابق عهده، بل تُعزّزه في المجتمع.

التنمية البشرية كقوة ناعمة

استثمرت دول الخليج التعليم وتنمية الأفراد لتعزيز نفوذها العالمي بين عامي 2000 و2022. لم تعتمد هذه الدول على الدبلوماسية التقليدية فحسب، بل أظهرت صورتها الطيبة، ومصداقيتها، وقيادتها الأخلاقية من خلال مدارسها وجامعاتها. فيعد التعليم الدولي اداه من أدوات القوة الناعمة في دول الخليج العربي. وهي أيضا مفيدة لتعزيز الجاذبية الثقافية وتساعد أيضا بالتأثير الدولي. كانت هذه الدول تُدرك أن العقول النيرة، والمؤسسات المتميزة، والأفراد الأكفاء، هي عوامل التأثير الحديث. وقد أنشأت دول الخليج مراكز تعليمية دولية كبرى (الزعابي وعوامله، 2019).[9] تُعدّ المدينة التعليمية في دولة قطر مقرا خارجيا لأفضل الجامعات العالمية في قطر، حيث يأتي إليها آلاف الطلاب والمعلمين للدراسة والعمل في أكثر من 90 دولة (السويدي، 2021) . .[10] في عام 2020، شكّل الطلاب الأجانب ما يقارب 40% من إجمالي عدد الطلاب في قطر. وقد عزّزت دولة الإمارات العربية المتحدة مكانتها في مجال التعليم الدولي، حيث تضمّ أكثر من 70 جامعة دولية بحلول مطلع العقد الحالي استثمرت المملكة العربية السعودية في أفضل الجامعات البحثية، مثل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (كاوست). وبحلول عام ٢٠٢٢، كانت كاوست تتعاون مع أكثر من ٦٠ دولة.

وقدّمت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي عشرات الآلاف من المنح الدراسية سنويًا للطلاب، لا سيما في الدول ذات الأغلبية المسلمة والدول النامية. وقد أسهم ذلك في ترسيخ الروابط الثقافية والقيم والتفاهم. وفي سياق الحكم. الإسلامي، تُجسّد هذه السياسات مفهوم تبادل المعرفة كخير جماعي والتعاون في سبيل الحق. ويُنظر إلى التعليم في الخارج على أنه مساهمة أخلاقية في الرفاه العالمي، وليس مجرد استراتيجية. أما على الصعيد المحلي، فقد عزز التقدير العالمي للتعليم ثقة الشعب بالحكومة. ونظر المواطنون إلى النشاط الأكاديمي العالمي كدليل على وجود قادة تقدميين ومسؤولين، مما عزز المصداقية بفضل العمل لا القول. ولذلك، كان التنمية البشرية وسيلة لتغيير العالم ومصدرًا للاستقرار الداخلي، وهو ما يُمكن تفسيره بنموذج القيادة الإسلامية الذي يربط بين المعرفة والخدمة والمسؤولية الدولية.

استقطاب الفعاليات الدولية الكبرى

أصبح استقطاب الفعاليات الدولية الكبرى بين عامي 2000 و2022 عنصرًا أساسيًا في سياسات التنمية الخليجية وإجراءاتها الدبلوماسية غير الرسمية. ففي حالة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، لم يكن استضافة الفعاليات العالمية ترفًا رمزيًا، بل خيارًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا يتماشى مع الرؤى الوطنية ومبادئ الحكم الإسلامي. وقد صُممت هذه الفعاليات الدولية لتوفير فرصة

[9] فاطمة الزعابي ورائد عوامله، "الفصل 4: محددات القوة الناعمة: حالة الإمارات العربية المتحدة"، في كتاب "الأفعال والرؤى - حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستقبلية" (دار إميرالد للنشر المحدودة، 2019).

[10] السويدي، أحمد محمد .(2021) .*القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة في سياق العلاقات الدولية* (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الإمارات العربية المتحدة. https://scholarworks.uaeu.ac.ae/all_dissertations/124/

لإظهار وتعزيز قدرات الدول، وترسيخ الهوية الوطنية، ودفع عجلة التنمية، وتعزيز التفاعل الدولي، فضلًا عن الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والأصالة الثقافية.

ومن منظور الحكم الإسلامي، تتضمن مسؤولية القيادة تعزيز الصالح العام، وحفظ الشرف، والتوزيع العادل للرخاء في المجتمع (Yap et al., 2021).[11] لذا، لم تُصوَّر الفعاليات الدولية على أنها مجرد استعراضات، بل كوسيلة لخلق فرص عمل، وتطوير البنية التحتية، وتيسير تبادل المعرفة، وتعزيز الثقة الوطنية بالنفس. ويُعتبر الظهور والقيادة أمرين مشروعين في الفكر السياسي الإسلامي، طالما أنهما يهدفان إلى تعزيز المصلحة العامة وتوطيد التماسك الاجتماعي، بدلاً من تمجيد الفرد. وقد وجّه هذا الإطار الأخلاقي تنظيم وتمويل وتبرير الفعاليات الضخمة المرتبطة بدول الخليج.

المبررات الاستراتيجية لاستضافة الفعاليات الدولية

دفعت أسباب هيكلية واستراتيجية دول الخليج إلى اتخاذ قرار استضافة فعاليات دولية كبرى. فعلى الصعيد الاقتصادي، ساهمت هذه الفعاليات في تنويع الاقتصاد من خلال دعم قطاعات السياحة والطيران والبناء والخدمات اللوجستية والثقافية والخدمية. كما عززت المصداقية الدولية وقللت من الشعور بالضعف في منطقة غير مستقرة، وهو ما كان له أثر سياسي ملموس. وألهمت هذه الفعاليات المواطنين بمؤشرات تحسن ملموسة اجتماعياً، مما عزز الثقة في القيادة استناداً إلى شرعية الأداء.

ومن المتوقع أن يحقق قطاع الفعاليات العالمية إيرادات بقيمة 1.5 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2022، مما يجعل دول الخليج مراكز محورية في هذا النظام. وبحلول نهاية العقد الثاني من الألفية، استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها أكثر من 450 مؤتمراً ومعرضاً دولياً سنوياً، وكانت دبي باستمرار من بين أفضل خمس مدن في العالم من حيث استضافة المؤتمرات والمعارض الدولية. في عام 2022، وكجزء من رؤية 2030، زادت المملكة العربية السعودية حجم الفعاليات الدولية التي تستضيفها منذ عام 2016، بهدف استضافة أكثر من 150 فعالية دولية سنوياً حتى عام 2030، أي بزيادة صيفية تزيد عن أربعة أضعاف في عام شهد أقل من 20 فعالية في السابق وهذا يؤكد التغير الاستراتيجي الذي تقوم به دول الخليج الثلاثة واضحا نحو استخدام الفعاليات كذراع مهم لاستثمار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية الطموحة وأيضا لدعم مجال السياحة بالأخص سياحة الفعاليات والمؤتمرات (Henderson, 2017).[12] مع ذلك، استضافت قطر، رغم صغر حجمها السكاني مقارنةً بباقي دول العالم، أحداثًا عالمية بهذا الحجم الكبير، ما أدى إلى استضافتها لكأس العالم لكرة القدم 2022.

[11] Yap, G., et al. (2021). A comparative analysis of tourism competitiveness of Qatar with Egypt, Saudi Arabia, the United Arab Emirates, and Turkey. *PressAcademia*, 13(1), 17–21. https://doi.org/10.17261/pressacademia.2021.1415

[12] Henderson, J. C. (2017). **Sports events, tourism, development and regeneration: Perspectives from Abu Dhabi, Dubai and Qatar**. In *Sport, events, tourism and regeneration* (pp. 9–23). Routledge.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net

قطر وكأس العالم لكرة القدم 2022

يُعدّ استضافة قطر لكأس العالم لكرة القدم 2022 أبرز مثال على التنمية القائمة على الأحداث في منطقة الخليج. أنفقت دولة قطر ما يقارب 200–220 مليار دولار أمريكي على البنية التحتية المتعلقة بالبطولة خلال الفترة 2010–2022 وتم استثمارها على مشروعات تخدم البطولة بكافة جوانبها، وشمل ذلك بناء الملاعب وتطوير البنية التحتية للملاعب الموجودة، وشبكات النقل، والتوسع العمراني، والبنية التحتية الصحية، والبنية التحتية الرقمية فيدل ذلك على القيمة المضافة التي لعبتها البطولة وكيف ان الدولة الذكية استطاعت بكسب الملف تطوير المدينة بشكل استراتيجي وحولت الاستثمار المؤقت الى استثمار دائم وطويل الأمد ببناء أصول وليس استثمارات مؤقته ولكنا خدمت الأهداف المرجوة للبطولة والاهداف الاسمى الا وهي تطوير دولة قطر لشعبها (Brannagan & Reiche, 2022) .[13] في هذا التوزيع المهم الاستثماري، الذي فاق الاحتياجات العاجلة للحدث، برزت رؤية السلطات الحاكمة للاستثمار كجزء من البنية التحتية الوطنية طويلة الأجل، وليس كنفقات قصيرة الأجل فهي ليست فقط مرتبطة باستضافة البطولة. ونرى مشروع مترو الدوحة وقد خدم مترو الدوحة وحده أكثر من 1.85 مليون شخص يوميًا خلال أوقات الذروة في البطولة، ما جعله موردًا مملوكًا لسكان قطر إلى الأبد وجزء من الإرث الحضاري لهم. وبحلول عام 2022، زاد مطار حمد الدولي طاقته الاستيعابية بأكثر من 58 مليون مسافر سنويًا. وخلال كأس العالم، استقبل المطار أكثر من 1.4 مليون زائر، وأضاف حوالي 17 مليار دولار أمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر بين عامي 2011 و2022. وه1ا ان دل يدل على قوه تأثير الاقتصادي على نماء الدولة وتطورها والاستفادة الاستراتيجية من كاس العالم .(Rota, 2022)[14]. شكّلت الرؤية المغايرة للحدث، القائمة على منظور الحوكمة الإسلامية، تعبيراً عن الضيافة والحوار غير المتحيز، والتفاعل المثمر مع المجتمعات الدولية. وقد أولت قطر اهتماماً بالغاً بالتمثيل الثقافي والتسامح الديني والسلوك الأخلاقي، ورسمت صورةً للحداثة الإسلامية القائمة على الكرامة والثقة. عزز هذا الحدث التماسك الوطني داخلياً، وأظهرت استطلاعات رضا المواطنين نسبة تأييد تجاوزت 80% للروح الوطنية والسمعة الدولية.

الإمارات العربية المتحدة: إكسبو 2020 والتواصل العالمي

يمكن وصف استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة في استقطاب الفعاليات الدولية بأنها استراتيجية طويلة الأمد، ومؤسسية، ومرتبطة بالتفاعل العالمي والتقدم الوطني. ويتجلى هذا النهج في إكسبو 2020 دبي، الذي كان من المقرر إطلاقه في الفترة 2021–2022، ولكن تم تأجيله إلى عام 2020 بسبب جائحة كوفيد–19. وقد استقطب المعرض أكثر من 24 مليون زائر من أكثر من 192 دولة، مما جعله من بين أكثر المعارض العالمية حضوراً في التاريخ. ومن المتوقع أن يضخ إكسبو 2020 نحو 42 مليار دولار أمريكي في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بين عامي 2013 و2031، وأن يوفر أكثر من 900 ألف فرصة عمل سنوية في هذا القطاع (Henderson, 2014; Hussain et al., 2022).[15] لا تزال البنى التحتية التي شُيّدت لاستضافة إكسبو، كالكفاءات والمنصات

[13] Brannagan, P. M., & Reiche, D. (2022). *Small state politics and power: The 2022 FIFA World Cup and Qatar's global sports strategy*. In **Qatar and the 2022 FIFA World Cup** (pp. 47–83). Springer.

[14] Rota, D. (2022). *Qatar: Land of sport and events*. EGEA Spa.

[15] Henderson, J. C. (2014). Hosting the 2022 FIFA World Cup: Opportunities and challenges for Qatar. *Journal of Sport & Tourism, 19*(3–4), 281–298. https://doi.org/10.1080/14775085.2015.1133316

الرقمية ومركز إكسبو سيتي دبي التاريخي، تُسهم في دعم الابتكار وريادة الأعمال والتنمية الحضرية المستدامة. وقد تضمن عرض دولة الإمارات العربية المتحدة في إكسبو مبادئ الحوكمة الإسلامية، حيث اعتُبرت القيم الإسلامية للتعايش والتوازن امتدادًا للمفاهيم الإسلامية حول التعاون والتسامح والاستدامة والتنمية البشرية المشتركة ((Boateng & Hviden, 2017)[16]. تم تقديم القيادة على أنها منفتحة دون أن يكون ذلك دليلاً على تشتت ثقافي. وانعكس هذا التصور أيضاً في الدعم الشعبي، حيث أظهرت استطلاعات الرأي الوطنية التي أجريت بعد معرض إكسبو 2020 أن المواطنين أجمعوا على أن الحدث قد عزز الاعتراف بالهوية الوطنية واحترام الأمم.

النتائج في التنمية الاجتماعية والبشرية

لم تقتصر فوائد الفعاليات الدولية الكبرى على المال فحسب، بل امتدت لتشمل مساعدة الأفراد في مجالات أخرى. فقد وُجّهت عائدات هذه الفعاليات نحو بناء حافلات وقطارات ومستشفيات وأجهزة حاسوب ومبانٍ مدنية إضافية يستخدمها الناس يوميًا. كما شهدت فرص العمل ارتفاعًا ملحوظًا. فعلى سبيل المثال، وظّف مشروع إكسبو 2020 ما يقارب مليون شخص على مدار عام، بينما وظّف مشروع كأس العالم في قطر عددًا كبيرًا من الأشخاص في قطاعات البناء ونقل الإمدادات، فضلًا عن خدمات أخرى، على مدى السنوات العشر التي سبقت انطلاق البطولة (Mishrif, 2017).[17] شهد التعليم ونقل المعرفة تحسناً ملحوظاً. فقد أتيحت الفرصة للجامعات المحلية ومؤسسات البحث ومراكز التدريب للتعاون مع شركاء دوليين بفضل هذه الفعاليات. وتعلم عشرات الآلاف من الشباب المشاركين في البرامج التطوعية قيم الفخر المدني، واكتساب المهارات، والمسؤولية الاجتماعية، وهي قيم إسلامية راسخة تركز على الخدمة والمساهمة الجماعية.

الفعاليات والهوية والقوة الناعمة

ازدادت قوة دول الخليج الناعمة بفضل أحداث دولية كبرى أعادت تشكيل الخطابات العالمية. فبدلاً من التركيز على الطاقة أو الأمن، رسّخت دول الخليج مكانتها كقادة ثقافيين، ومبتكرين وحواريين ومسؤولين. وقد عزز ذلك من قوتها الدبلوماسية وجاذبيتها الاستثمارية والثقة الثقافية.(Boateng & Al-Hashmi, 2021) .[18]وفي سياق الحكم الإسلامي، يُعدّ تقديم صورة إيجابية أمراً مبرراً شريطة أن تكون هذه الصورة صورة سلوك أخلاقي وخدمة للإنسانية. تم النظر إلى الأحداث من منظور أوسع باعتبارها دعوات للتفاهم بدلاً من منصات للهيمنة. وقد لاقت هذه الاستراتيجية استحسانًا لدى الشعب على المستوى الوطني، مما عزز الشرعية من خلال الفخر والانتماء لا بالقوة.

Hussain, S. F. A., et al. (2022). Exploring the role of technology adoption in tourism events, festivals, and exhibitions in the United Arab Emirates: Strategies in the post-pandemic period. In *Technology application in exhibitions, festivals, and tourism events in Asia* (pp. 313–330). Springer.

[16] Boateng, O. A., & Hviden, M. B. (2017). Beyond rentierism: The exceptionalism of the United Arab Emirates in a turbulent region. *Contemporary Arab Affairs, 10*(4), 522–536. https://doi.org/10.1080/17550912.2017.1399640

[17] Mishrif, A. (2017). Introduction to economic diversification in the GCC region. In A. Mishrif (Ed.), *Economic diversification in the Gulf region* (pp. 1–26). Springer Nature.

[18] Boateng, O. A., & Al-Hashmi, A. A. (2021). The emergence of the United Arab Emirates as a global soft power: Current strategies and future challenges. *Economic and Political Studies, 10*(2), 1–20. https://doi.org/10.1080/20954816.2021.1951481

كضرورة استراتيجية في التنمية والدبلوماسية الخليجية، أصبحت الأحداث الدولية الكبرى جذابة بين عامي 2000 و2022. وقد أظهرت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر أنه من خلال مواءمة هذه الأحداث مع الرؤى الوطنية ومبادئ الحكم الإسلامي، يمكنها أن تصبح محركات قوية للتنويع الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والمصداقية الدولية. وقد نجحت دول الخليج في تحويل حضورها العالمي إلى موارد وطنية من خلال قيادة تشاورية مركزية، تدعم الاستقرار والازدهار والثقة الثقافية في نظام دولي سريع التغير.

استراتيجيات التنمية في قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة(2000–2022)

بين عامي 2000 و2022، وضعت الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية خططًا واسعة النطاق لتحويل اقتصاداتها ومجتمعاتها ومؤسساتها. لقد تخلوا عن اعتمادهم على الإيجارات خلال هذه الفترة، وبدأوا التخطيط طويل الأجل للتركيز على التنويع وتنمية الأفراد والاستدامة (Miniaoui, 2020).[19] كان هذا نهج كل دولة، وكان الجميع يدرك أن التنمية هي مفتاح الحفاظ على التوازن، وحماية استقلالهم، وتوفير الرخاء للأجيال القادمة. لا يمكن فهم تنمية دول الخليج بمجرد النظر إلى الأرقام، فقد بُنيت على نماذج دول تستخدم مفاهيم القيادة الإسلامية، واتخاذ القرارات المركزية، والشرعية القائمة على النتائج (Khalifa & Ibrahim, 2020).[20] تتضمن الخطط الوطنية، مثل رؤية قطر 2030، ورؤية السعودية 2030، ورؤية الإمارات 2021 والاحتفالات المئوية 2071، مزيجًا من التحول الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، والتعليم، والبنية التحتية، والتعاون الدولي. وقد صُممت هذه الخطط لتحقيق التوازن بين التحديث والحفاظ على التراث الثقافي، بحيث لا يُؤثر التغيير السريع سلبًا على التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية.

يتناول هذا الفصل كيفية تصميم الدول الثلاث لخططها التنموية وتنفيذها، بما في ذلك أوجه التشابه والاختلاف في الأولويات. كما يتناول كيفية قيادة القادة للإصلاح، وكيفية توظيف الدولة للموارد لدعم التنويع الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المتضمنة في السياسة الخارجية والاستثمار والمؤسسات. ويدرس أيضًا تأثير القضايا الخارجية، مثل الأزمة المالية العالمية، وعدم الاستقرار الإقليمي، وتغيرات سوق الطاقة، على عملية صنع القرار. ويقارن هذا الفصل بين دول قطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة، مستندًا في مقارنته إلى واقع المنطقة. يُظهر ذلك أن التنمية في هذه الدول لم تكن عفوية أو سريعة، بل تستند إلى تخطيط دقيق طويل الأجل، مما يعزز المرونة والاستقرار والرفاه الوطني في عالم سريع التطور.

القسم الأول: الرؤى الوطنية والدراسات المقارنة

تُعدّ الرؤى الوطنية الخطط الرئيسية التي تتبعها قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في تنميتها حتى عام 2022. ومن أهمها رؤية قطر الوطنية 2030، ورؤية السعودية 2030، ورؤية الإمارات 2021 ومئوية 2071 (Tadros, 2015).[21] لا تُعتبر هذه الخطط بمعزل عن غيرها، بل هي أدوات يستخدمها القادة في صياغة قواعد لتنمية الاقتصاد، والاستثمار في الأفراد، وتطوير المؤسسات، والتفاعل مع العالم. يتناول هذا القسم كيف أثرت رؤية كل دولة على تنميتها. ورغم أن كل رؤية تعتمد على ظروف وموارد

[19] Miniaoui, H. (2020). *Economic development in the Gulf Cooperation Council states: From rentier states to diversified economies* [التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي: من الدول الريعية إلى الاقتصادات المتنوعة]. Singapore: Springer.

[20] Khalifa, A. A., & Ibrahim, A. (2020). Why rentier Gulf economies must pursue economic diversification [لماذا يجب على اقتصادات الخليج الريعية السعي وراء التنويع الاقتصادي]. In *Economic development in the Gulf Cooperation Council states* (pp. 191–208). Springer Nature.

[21] Tadros, M. E. (2015). *The Gulf countries and the knowledge economy: Challenges and opportunities*. Arab Gulf States Institute in Washington. https://agsi.org/wp-content/uploads/2015/07/Tadros_Knowledge-Economy_Rev2.pdf

ومواطني الدولة المعنية، إلا أنها جميعًا ترتكز على قيادة حكيمة، ونهج عملي يركز على النتائج، وقيم إسلامية تؤكد على أهمية المسؤولية، والاستماع إلى الناس، ورعاية المجتمع. ولا تقتصر التنمية هنا على جني المال فحسب، بل تشمل أيضًا تماسك المجتمع، وتنمية المهارات، وتحقيق العدالة للأجيال القادمة.

تتشابه هذه الخطط وتختلف في جوانب أخرى. فجميعها تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي في مختلف القطاعات، والاستثمار في التعليم والتكنولوجيا، وتعزيز الفخر الوطني في الساحة الدولية. إلا أنها تختلف في تركيزها ونهجها. تسعى رؤية المملكة العربية السعودية إلى إحداث تحول جذري في الاقتصاد، هيكليًا وقانونيًا. أما خطط دولة الإمارات العربية المتحدة فتتمحور حول الابتكار، والتواصل الدولي، والتنافسية. تركز رؤية قطر بشكل خاص على تحسين حياة الناس، والحفاظ على العادات الثقافية، والتفاعلات مع الدول الأخرى" تسعى الدول الثلاث في الخليج إلى تحقيق نمو اقتصادي في مختلف القطاعات، والاستثمار في التعليم والتكنولوجيا، وتعزيز الفخر الوطني على الساحة الدولية. لكنها تختلف في التركيز والمنهج: تهدف السعودية إلى التحول الاقتصادي الهيكلي والقانوني، بينما تركز الإمارات على الابتكار والانفتاح الدولي والتنافسية، في حين تولي قطر اهتمامًا خاصًا بتحسين جودة حياة المواطنين، والحفاظ على التراث الثقافي، وتعزيز العلاقات الدولية" (Blawi, 2021, p. 60).[22] تُظهر هذه الاختلافات أن الحكومات المختلفة تُعدّل خططها بناءً على ما تعتبره مهمًا. ومن خلال تحليل دول الخليج الثلاث، نكتشف أن خطط التنمية تتشارك في السياسات والثقافة، ولكنها في الوقت نفسه مُصممة خصيصًا لتلبية احتياجات كل دولة على حدة. فالرؤى الوطنية ليست مجرد خرائط للسياسات، كما تُبين الدراسة، بل إن القادة يُوجهونها أيضًا للحفاظ على الاستقرار داخل بلادهم، وإضفاء الشرعية على سلطاتهم، وجعلها قابلة للتكيف مع المجتمع العالمي سريع التغير.

المتطلب الأول: رؤية قطر 2030

رؤية قطر الوطنية 2030 كإطار تنموي

انطلقت رؤية قطر الوطنية 2030 ((QNV 2030في عام 2008. وهي خطة عمل تُساعد قطر على أن تتجاوز الاعتماد على النفط والغاز، لتُصبح نظامًا اقتصاديًا أكثر تنوعًا يُوظف المعرفة ويهتم بالمجتمع. وتُشير الخطة إلى أن القادة يؤمنون بأهمية توسيع الاقتصاد، وبناء مجتمع أفضل، وحماية البيئة، والحفاظ على التراث الثقافي (Bin Hassan, 2022).[23] شهدت قطر نمواً سريعاً بين عامي 2000 و2022 بفضل تدفقات عائدات الغاز الطبيعي المسال. وقد مكّنت هذه الأموال قطر من التخطيط لمشاريع ضخمة. وقد رسّخت رؤية قطر الوطنية 2030 هذا التوجه من خلال استثمار ازدهار البلاد لتنمية الأفراد والمجتمع والمؤسسات على المدى الطويل. وتستند هذه الرؤية إلى مبادئ الحكم الإسلامي، ولا سيما الأمانة، والمصلحة العامة، والعدل، والتشاور.[24] لا يُنظر إلى القيادة هنا على أنها

[22] Blawi, A. (2021). The entrepreneurship ecosystem in the United Arab Emirates: An experimental comparison with Qatar and Saudi Arabia. *International Journal of Entrepreneurship*, 7(2), 55–66. https://doi.org/10.15678/ier.2021.0702.05

[23] Bin Hassan, T. (2022). A transformative state in the aftermath of COVID-19: What is required to enable innovation, entrepreneurship, and education in Qatar? *Sustainability*, 14(13), 7953. https://doi.org/10.3390/su14137953

[24] بتول ح. محمد وآخرون، "دراسة حول احتياجات التنمية البشرية والتحديات ومحركات الانتقال إلى التنمية المستدامة: حالة قطر"، الاستدامة 14، العدد 6 (21 مارس 2022): 3705، https://doi.org/10.3390/su14063705.

مجرد سلطة سياسية، بل على أنها إدارة رشيدة للموارد والمجتمع، مع التزام بحماية الكرامة والتماسك والازدهار للأجيال الحالية والمستقبلية. ولذلك، تُؤطّر رؤية قطر الوطنية 2030 التنمية كمشروع أخلاقي وحضاري، لا كممارسة اقتصادية بحتة.

التنويع والتنمية الاقتصادية في إطار رؤية قطر الوطنية 2030

يُعد تنويع الاقتصاد أحد الأهداف الرئيسية لرؤية قطر الوطنية 2030. لا تزال قطر من بين أكبر مُصدّري الغاز الطبيعي المسال في العالم؛ إلا أن قادتها أدركوا مبكراً مخاطر الاعتماد المفرط على المحروقات. شهدت قطر نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2000 و2022، ليصل إلى أكثر من 220 مليار دولار أمريكي، ووفرت عائدات الغاز الطبيعي المسال الحيز المالي اللازم للاستثمار في التنويع الاقتصادي (Al-Amadi, Salami, & Fadallah, 2022).[25] تهدف الرؤية إلى تحويل ثروات الموارد المحدودة إلى قدرة اقتصادية مستدامة. وشهدت هذه الفترة نموًا مطردًا في الصناعات غير النفطية. وشكّلت قطاعات التمويل والبناء والنقل والتعليم والخدمات ما يقارب 60% من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحلول عام 2022، وهو نمو غير نفطي. وقد عززت الخطوط الجوية القطرية دورها كمركز لوجستي وخدماتي في المنطقة من خلال إنشاء مركز قطر للمال، وتطوير ميناء حمد، والاستثمار في قطاع الطيران. وتُجسّد هذه المشاريع الحكمة الإسلامية في استخدام ثروات الموارد الطبيعية لتحويلها إلى أصول إنتاجية تعود بالنفع على المجتمع على المدى البعيد. وتُعدّ استثمارات هيئة قطر للاستثمار، في شكل صناديق ثروة سيادية، مساهمًا آخر في الاستدامة الاقتصادية. وقد ساهمت استثمارات الهيئة، التي تجاوزت 450 مليار دولار أمريكي بحلول بداية العقد الحالي، في تنويع مصادر الإيرادات الوطنية وتعزيز اندماج قطر الاقتصادي في السياق العالمي(Jamal, 2023).[26] تتوافق هذه الخطة مع القيم الإسلامية المتمثلة في الحفاظ على الثروة والعدالة بين الأجيال.

التنمية البشرية: بناء القدرات، الصحة، والتعليم

تُعدّ التنمية البشرية أساس رؤية قطر الوطنية 2030. وقد أدركت القيادة أنه لا يمكن تحقيق التحول الاقتصادي دون وجود شعب متعلم، يتمتع بصحة جيدة، وكفؤ. وشهد الاستثمار في التعليم زيادة ملحوظة بين عامي 2000 و2022، حيث تجاوز الإنفاق الحكومي على التعليم باستمرار 3% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب أكثر من 97%، كما ازداد متوسط سنوات الدراسة بشكل مطرد (Doğan Akas & Camden, 2020).[27] تُعدّ المدينة التعليمية مشروعًا نموذجيًا لرؤية قطر. كما أنها تضم فروعًا لجامعات عالمية مرموقة، مثل جامعة جورجتاون، وجامعة كارنيجي ميلون، وجامعة نورث وسترن، مما جعل قطر مركزًا إقليميًا لإنتاج المعرفة. ويعكس هذا الاستثمار التركيز الإسلامي على العلم باعتباره مصدرًا لقوة المجتمع. فالتعليم لا يُفهم على أنه مجرد اكتساب مهارات، بل هو عملية نمو أخلاقي وفكري تُشكل أساس التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية. وقد شهدت نتائج الرعاية الصحية تحسنًا ملحوظًا، حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع إلى 80 عامًا فأكثر في عام 2022، بينما انخفض معدل وفيات الرضع إلى أحد

[25] Al-Amadi, A., Salami, A., & Fadallah, A. M. (2022, January 18). Anticipated impacts of hosting the 2022 FIFA World Cup in Qatar. *Sport, Business and Tourism*, 26(1), 1–20. https://doi.org/10.1080/14775085.2021.2017327

[26] Jamal, M. A. (2023, December 15). Educating the globally aware local citizen: Integrating Islamic values with global citizenship in an international school in Qatar. *Globalisation, Societies and Education*, 1–13. https://doi.org/10.1080/14767724.2023.2292631

[27] Doğan Akas, B., & Camden, J. (2020). Political culture in Qatar: State–society relations and national identity in transition. In *Gulf Cooperation Council cultures and identities in the new millennium* (pp. 53–73). Springer Nature.

أدنى المعدلات في العالم، حيث بلغ 74 عامًا في عام 2000 .(Henderson, 2014). [28] تعزز القيمة الإسلامية المتمثلة في صون الحياة وكرامة الإنسان من خلال توفير الرعاية الصحية الشاملة، العقد الاجتماعي بين القيادة والمواطنين.

التماسك الوطني والتنمية الاجتماعية والرفاه

تستند رؤية قطر الوطنية 2030 إلى أولوية التنمية الاجتماعية واستقرار الأسرة، إذ تُعتبر صحة المواطنين عاملاً أساسياً في صحة الوطن. يوفر نظام الرعاية الاجتماعية في قطر خدمات شاملة تتضمن بدلات السكن والرعاية الطبية والتعليم والمعاشات التقاعدية وبدلات الأسرة، مما يُفعّل روح التكافل الإسلامية ويُساهم في الحد من التفاوتات الاجتماعية. وقد دعمت عائدات الطاقة والإدارة المالية الرشيدة نمو الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من قِبل السكان خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2022 (Kaplanidou et al., 2016) . [29] من خلال عدم تخصيص الكوارث المحلية الوارثة الدولية، كالأزمة المالية العالمية لعام 2008 وجائحة كوفيد-19، حافظت على الاستثمار الاجتماعي، ما ساهم في حماية رفاهية قرائها ورفاههم الاقتصادية، وبالتالي الثقة الاجتماعية، لمساعدة المجتمع. وشدد على الحفاظ على التراث الثقافي من خلال التنمية الاجتماعية في إطار رؤية قطر الوطنية 2030. ويهدف إلى استخدام الاستثمارات الاستراتيجية في المتاحف والمواقع التراثية والمؤسسات الثقافية، بما في ذلك قطر الوطنية، إلى توحيد التراث الوطني متحف القيم عبر الأجيال. وفي إطار الحكم الإسلامي، تاركاً التراث الثقافي ركيزة أساسية لمرونة المجتمع، لا سيما في ظل تأخر التعافي المتسارع.

التنمية الاجتماعية والإدارة الرشيدة

الركيزة الرابعة من رؤية قطر الوطنية 2030 هي الاستدامة الرابعة. ففي التعاليم الإسلامية، تُعطى تمامًا للخلافة الطبيعية على الأرض، لذا يجب على البشر حماية الموارد. وقد أدرجت التحويلات الناشئة عن ذلك وتتنوع في تخطيط التنمية من خلال التركيز على الاعتماد على الموارد، والرقابة على الفاعلية، وتطوير الابتكار. بين عامي 2000 و2022، قامت قطر باستثمارات كبيرة في المياه النظيفة والحيوية وإدارة النفايات والبحوث في مجال الطاقة المتجددة مما يبين تركيز الدولة على الاستثمار بالمجال البيئي وانه اولويه واحد ركائز التنمية الوطنية .(Shaw, 2012). [30] يُشير قرار افتتاح محطات طاقة شمسية ضخمة، مثل محطة الخرساح للطاقة الشمسية، إلى الاهتمام المتزايد للدولة بالاستدامة. وتهدف السياسات البيئية، التي تمّت صياغتها في الرؤية، إلى تحقيق التوازن بين التنمية الصناعية والمسؤولية البيئية، بما يضمن عدم تعريض احتياجات الأجيال القادمة للخطر نتيجةً لمتطلبات التنمية.

[28] Henderson, J. C. (2014). Hosting the 2022 FIFA World Cup: Opportunities and challenges for Qatar. *Journal of Sport & Tourism, 19*(3–4), 281–298. https://doi.org/10.1080/14775085.2015.1133316

[29] Kaplanidou, K., et al. (2016). Legacy planning for mega-events: The 2022 FIFA World Cup in Qatar. *Journal of Business Research, 69*(10), 4103–4111. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2016.03.041

[30] Shaw, N. (2012). Urban development and social change in Qatar: Qatar National Vision 2030 and the 2022 FIFA World Cup. *Journal of Arabian Studies, 2*(2), 209–230. https://doi.org/10.1080/21534764.2012.736204

المشاركة الدولية، والقوة الناعمة، والشرعية الدولية

كما تُعزز رؤية قطر الوطنية 2030 سياسة المشاركة العالمية القطرية، التي تستخدم التنمية كوسيلة للدبلوماسية الناعمة. وقد ساهمت الاستثمارات في التعليم والإعلام والرياضة والمساعدات الإنسانية في تعزيز حضور قطر ومصداقيتها على الصعيد العالمي، من خلال ترسيخ مكانتها كوسيط وفاعل إنساني وقناة للمعرفة والثقافة العالميتين. ويُعدّ كأس العالم لكرة القدم 2022 مثالاً واضحاً على التوافق بين التنمية والدبلوماسية "استثمرت الدولة أكثر من 200 مليار دولار أمريكي في تطوير البنية التحتية والتصميم الحضري والخدمات الاجتماعية، مما يُحدث أثراً طويل الأمد يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية(Kaplanidou et al., 2016, p. 4105) " .[31] عززت هذه المشاركة الدولية الفخر الوطني وأثبتت قدرة قطر على القيادة، مما دعم شرعيتها الداخلية ومكانتها الدولية. ومن منظور إسلامي، يُعد هذا النوع من المشاركة واجبًا أخلاقيًا تجاه الأمة الإسلامية جمعاء، إذ يُعزز التعاون والحوار والتعايش السلمي.

الحوكمة والقدرات المؤسسية وتماسك السياسات

يُعزى نجاح رؤية قطر الوطنية 2030 إلى الحوكمة القائمة. فقد تم تعزيز التخطيط والتنسيق والمساءلة في الجهات الحكومية من خلال إصلاحات مؤسسية "تحقق التماسك الاستراتيجي عبر قيادة مركزية، بينما أُدمجت الخبرات والآراء المجتمعية في آليات التشاور" .(Charfinnort, 2012, p. 215).[32] يُعدّ هذا التوازن بين السلطة والتشاور سمةً من سمات المثل الإسلامية للحكم الرشيد، ويتوافق بشكلٍ كبير مع فعالية السياسة. وقد أتاحت الرؤية التخطيط طويل الأجل لمساعدة قطر على مواجهة الصدمات الخارجية دون المساس بأهداف التنمية. كما ساهم انضباط السياسات المالية، والاحتياطيات القوية، والاستثمار الاستراتيجي في تحقيق الاستمرارية وتعزيز الثقة في القيادة والمؤسسات.

رؤية السعودية 2030

منطق التحول الوطني ورؤية السعودية 2030

تُعدّ رؤية السعودية 2030، التي أُطلقت عام 2016، إحدى أشمل مبادرات التحول الوطني في الشرق الأوسط الحديث. نُشرت الرؤية في منتصف فترة الدراسة، لكنها كانت نتاجًا لديناميكيات هيكلية ونقاشات سياسية سابقة بين عامي 2000 و2015. وقد تزامنت هذه الفترة مع النمو السكاني السريع، وتزايد احتياجات الطاقة المحلية، وضغوط سوق العمل.(Kaplanido et al., 2025) ، والتأثر المتكرر بتقلبات أسعار النفط العالمية، مما زاد من ضرورة تبني نموذج تنموي جديد لضمان استدامته واستقراره وازدهاره فيالمستقبل ..[33] تمثل رؤية السعودية 2030 خطةً تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي القائم على النفط إلى مجتمع متنوع ومنتج وتنافسي على الساحة العالمية. ويرتكز هذا التوجه الجديد على ترسيخ مبادئ الحكم الإسلامي، بما فيها الأمانة والعدل والشورى والخلافة، التي تُؤكد مجتمعةً

[31] Kaplanidou, K., et al. (2016). Planning the commercial legacy of mega-events: The case of the 2022 FIFA World Cup in Qatar. *Journal of Business Research, 69*(10), 4103–4111. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2016.03.041

[32] Charfinnort, N. (2012). Urban development and social change in Qatar: Qatar National Vision 2030 and the 2022 FIFA World Cup. *Arab Studies Journal, 2*(2), 209–230. https://doi.org/10.1080/21534764.2012.736204

[33] Kaplanido, K., et al. (2025). Legal and institutional framework of *waqf* in Saudi Arabia: Challenges and alignment with Vision 2030. *Malaysian Journal of Islamic Studies (MJIS)*, 9(2), 60–71. https://doi.org/10.37231/mjis.2025.9.2.305

على المساءلة الائتمانية والعدالة والتشاور وحسن إدارة الموارد (نور النبي، 2018).[34] في هذا السياق، لا يُنظر إلى القيادة على أنها مجرد فعل سلطة، بل كواجب أخلاقي لضمان رفاهية المجتمع، وتعزيز الوحدة الوطنية، وتأمين مستقبل الأجيال القادمة. ولذلك، تتخذ رؤية 2030 شكل خارطة طريق اقتصادية وحضارية، تستند إلى الهوية الإسلامية للمملكة العربية السعودية ودورها التاريخي.

التحول الاقتصادي والتنويع

تتمحور رؤية السعودية 2030 حول التنويع الاقتصادي. وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية نمواً كبيراً على مر السنين، حيث نما بنحو 190 مليار دولار أمريكي في عام 2000 ليتجاوز 1.1 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2022. ومع ذلك، ظلت عائدات النفط تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات المالية، حيث مثلت أكثر من 70% من إيرادات الحكومة خلال معظم هذه الفترة (رضوان الرحمن وقطان، 2021).[35] تهدف رؤية 2030 إلى مواجهة هذا الاعتماد من خلال تنويع الاقتصاد، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وتحسين الإنتاجية. وبحلول عام 2022، تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الأنشطة غير النفطية نصف معدل النمو، مدفوعًا بقطاعات التصنيع والخدمات اللوجستية والسياحة والترفيه والتعدين والخدمات الرقمية. وارتفعت الإيرادات الحكومية غير المرتبطة بالنفط إلى أكثر من 370 مليار ريال سعودي في عام 2022، بعد أن كانت 163 مليار ريال سعودي في عام 2016، مما يدل على نجاح التنويع المالي(محمد، 201).[36] تُجسّد هذه التطورات القيمة الإسلامية للإدارة الرشيدة، وتحويل ثروات الموارد الطبيعية إلى إمكانات اقتصادية مستدامة. وينعكس هذا التغيير في مشاريع ضخمة، مثل نيوم والقدية ومشروع البحر الأحمر. تُعدّ هذه المشاريع خططًا طويلة الأجل تهدف إلى إنشاء منظومات اقتصادية جديدة، لا إلى تحقيق دخل قصير الأجل، على الرغم من طموحها. ويتم تمويلها بشكل رئيسي من رأس المال النفطي الذي يتدفق عبر صندوق الاستثمارات العامة، ما يُظهر إعادة استثمار استراتيجية للعائدات لتحقيق الازدهار المستقبلي.

دور صندوق الاستثمارات العامة

يُمثّل تطوير صندوق الاستثمارات العامة ركيزة أساسية للسياسة الاقتصادية في رؤية السعودية 2030، ومؤشرًا على التغيير الهيكلي في إدارة واستخدام الثروة الوطنية. وقد زادت أصول الصندوق بشكل ملحوظ بين عامي 2015 و2022، لتصل إلى 700 مليار دولار أمريكي وأكثر، ما يجعله من بين أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم. كما أصبح الصندوق المصدر الرئيسي لتمويل التحول المحلي خلال نفس الفترة، من خلال استثمارات في البنية التحتية والطاقة المتجددة والسياحة والتكنولوجيا والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية

[34] محمد نور النبي، "التحول من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة في المملكة العربية السعودية: اتجاه رؤية السعودية 2030"، مجلة اقتصاد المعرفة 8، العدد 2 (28 مارس 2018): 536–64.

[35] رضوان الرحمن وأميرة قطان، "رؤية 2030 والتنمية المستدامة: قدرة الدولة على تنشيط نظام الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية"، مجلة INQUIRY: مجلة تنظيم الرعاية الصحية وتوفيرها وتمويلها 58، العدد 1 (يناير 2021): 004695802098468، https://doi.org/10.1177/0046958020984682.

[36] محمد، ن. ن. (2018). التحول من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة في المملكة العربية السعودية: اتجاه رؤية السعودية 2030. *مجلة اقتصاد المعرفة*، (2)**8**، 536 - 564

والتصنيع عالي التقنية(بن حماد، 2019).[37] من خلال مشاريعها العملاقة، التي تركز على خلق فرص العمل، وتشجيع تنمية القطاع الخاص، وتقليل الاعتماد على المحروقات، استثمر صندوق الاستثمارات العامة بحلول عام 2022 مئات المليارات من الدولارات في مشاريع عملاقة محلية، بما في ذلك نيوم، والقدية، والبحر الأحمر العالمي، وبوابة الدرعية.

ويعكس صندوق الاستثمارات العامة مفهوم العدالة بين الأجيال وحفظ الثروة (حفظ المال)، وهو مفهومٌ يُميز الحوكمة في المنظور الإسلامي. فالموارد الطبيعية في الفلسفة السياسية الإسلامية أمانةٌ للجماعة وللأجيال القادمة. وتستثمر الدولة السعودية المزيد من عائداتها النفطية عبر صندوق الاستثمارات العامة لخلق تدفقات إيرادات طويلة الأجل تُستخدم لتمويل برامج الرعاية الاجتماعية طويلة الأجل، بدلاً من توجيه هذه العائدات نحو الاستهلاك قصير الأجل (Al-Faryan & Sheel, 2022).[38] حتى عام 2022، تشير التقديرات إلى أن المشاريع التي يدعمها صندوق الاستثمارات العامة قد ساهمت بشكل كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وتوفير مئات الآلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، مما عزز العلاقة بين سياسة الاستثمار والاستقرار الاجتماعي.

وعلى الصعيد العالمي، تضطلع استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في مجالات التكنولوجيا والبنية التحتية والصحة والأعمال الدولية بأهداف اقتصادية واستراتيجية على حد سواء. وتعزز هذه الاستثمارات الاستقلال الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية، إذ ترسخ مكانتها في الأنظمة الاقتصادية الدولية، مما يحد من تأثرها بالصدمات الخارجية ويقلل من تقلبات إيراداتها. ويتوافق هذا النموذج مع مبادئ الحكم الإسلامي التي تركز على التبصر والحكمة والمسؤولية تجاه الأجيال القادمة، مما يجعل صندوق الاستثمارات العامة ليس مجرد أداة مالية، بل أداة أخلاقية وتنموية في رؤية 2030.

التعليم والمهارات والصحة في التنمية البشرية

تُعدّ التنمية البشرية إحدى ركائز رؤية السعودية 2030، إذ تُدرك القيادة أنه لا سبيل لتنويع الاقتصاد دون وجود كوادر مؤهلة، تتمتع بصحة جيدة، وقادرة على الإنتاج. وخلال الفترة ما بين عامي 2000 و2022، استثمرت المملكة العربية السعودية بكثافة في التعليم انطلاقاً من اعتبارات استراتيجية وأخلاقية. وبحلول مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، تجاوزت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب 98%، حتى بلغ متوسط سنوات الدراسة بين السكان أكثر من عشر سنوات (Aljather, 2020).[39] خلال معظم هذه الفترة، تراوح الإنفاق على التعليم ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي باستمرار بين خمسة وستة بالمئة، مما جعل المملكة من أكبر المستثمرين العالميين في رأس المال البشري مقارنةً بالدخل القومي.

وقد أتاح إطلاق برامج رائدة، من بينها برنامج الملك عبد الله للمنح الدراسية عام ٢٠٠٥، لأكثر من ٤٠٠ ألف طالب سعودي فرصة الدراسة في الخارج بحلول عام ٢٠٢٢، كما ساهم في تعزيز المهارات الوطنية، وتوسيع آفاقهم الدولية، ورفع قدراتهم التكنولوجية .

[37] فيصل بن حماد، "رؤية 2030: منظور حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية"، مجلة علوم النظم والإدارة 1، العدد 1 (20 مارس 2019)، https://doi.org/10.33168/jsms.2019.0103.

[38] Al-Faryan, M. A. S., & Sheel, N. C. (2022). *The relationship between governance and economic growth: Learning from Saudi Arabia*. Cogent Business & Management, 9(1), 2130157.https://doi.org/10.1080/23311975.2022.2130157.

[39] Aljather, R. (2020). *Saudi Vision 2030: Multicultural education and training approaches*. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 12(8), 92–102.

(Singh et al., 2022)[40]على الصعيد الوطني، تم تطوير الجامعات والكليات التقنية والمعاهد المهنية لمواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل. وتعكس هذه التوجيهات التركيز الإسلامي على العلم كواجب ديني وأساس للتقدم المجتمعي، مما يدعم واجب الحاكم في تنمية القدرات الفكرية لدى الشعب.

وقد شهد قطاع الرعاية الصحية تطوراً مماثلاً في القيم. فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2022 ليصل إلى 76 عاماً، وانخفضت وفيات الرضع إلى أقل من سبعة لكل ألف ولادة حية. ويتجلى أساس واجب حفظ النفس في الإسلام وكرامة الإنسان في توفير الرعاية الصحية للجميع، وانتشار بناء المستشفيات، والاستثمار في الرعاية الوقائية (Singh, Singh, Alam, & Agrawal, 2022).[41] ساهمت إصلاحات التعليم والصحة، إلى جانب رؤية 2030، في تعزيز الاستقرار الاجتماعي، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز ثقة الجمهور بالقيادة القائمة على مبادئ الحكم الإسلامي والشرعية القائمة على الأداء.

إصلاح سوق العمل والتوازن الاجتماعي

يُعدّ هيكل سوق العمل أحد أهم بنود رؤية 2030. فقد كان الوضع التاريخي يتمثل في تركز السعوديين في وظائف القطاع العام، بينما كان الوافدون يشغلون غالبية وظائف القطاع الخاص. وقد أدى النمو السكاني إلى ضغط على أنظمة التوظيف بين عامي 2000 و2022، حيث أصبحت بطالة الشباب قضية محورية. وقد أطلقت رؤية 2030 إصلاحات التوطين، وحوافز القطاع الخاص، وبرامج تنمية المهارات، بهدف دمج المواطنين في قطاعات اقتصادية متنوعة. وبحلول عام 2022، ازداد عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص بشكل ملحوظ، لا سيما في مجالات تجارة التجزئة، والسياحة والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا. وقد زادت مشاركة المرأة في القوى العاملة بما يقدر بنحو 17–20 عامًا لتصل إلى أكثر من 35 عامًا بحلول عام 2022 كدليل على اتساع نطاق الوصول إلى التعليم وآفاق العمل(نسيم &دروفا, 2017, ص. 25).[42] تستند هذه الإصلاحات إلى المبادئ الإسلامية المتمثلة في كرامة العمل، والتوازن الاجتماعي، واستقرار الأسرة. وهي تُشجع المشاركة الاقتصادية كوسيلة للتمكين والمساهمة في التنمية الوطنية، بدلاً من أن تكون تشويهاً للقيم الاجتماعية.

الرفاهية والتنمية الاجتماعية والتماسك الوطني

تُظهر رؤية السعودية 2030 التزاماً راسخاً بالرفاهية الاجتماعية باعتبارها حجر الزاوية للوحدة الوطنية والاستقرار السياسي. وقد وفر العقد الاجتماعي السعودي تقليدياً مزايا شاملة، تشمل الرعاية الصحية الشاملة، والتعليم العام المجاني، ودعم السكن، وبرامج التقاعد، ومزايا اجتماعية محددة. وشهد الإنفاق الاجتماعي نمواً هائلاً بين عامي 2000 و2022، حيث أنفقت المملكة العربية السعودية، في

[40] Singh, H. B., Singh, A., Alam, F., & Agrawal, V. (2022). *The impact of sustainable development goals on economic growth in Saudi Arabia: The role of education and training*. Sustainability, 14(21), 14119. https://doi.org/10.3390/su142114119

[41] Singh, A., Singh, H. B., Alam, F., & Agrawal, V. (2022). Role of education, training, and e-learning in generating sustainable employment and community empowerment in Saudi Arabia. *Sustainability, 14*(14), 8822. https://doi.org/10.3390/su14148822

[42] نسيم، سناء، وكاميني دروفا. "قضايا وتحديات القوى العاملة النسائية السعودية ودور رؤية 2030". المجلة الدولية للاقتصاد والقضايا المالية 7، العدد 4 (2017): 23–27.

المتوسط، أكثر من 30% من إجمالي الإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية (الشويخات &محمد، 2017)[43] .إن تجاوز الإنفاق الاجتماعي من جانب الشعب 200 مليار دولار أمريكي سنويًا مع بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، يُؤكد مجددًا على استمرار القيادة في إيلاء الأولوية لرفاهية المجتمع.

واصلت المملكة تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية خلال فترات الاضطرابات الاقتصادية والعالمية، مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأزمة أسعار النفط بين عامي 2014 و2016، وجائحة كوفيد-19، مع تعديل نماذج تقديم هذه الخدمات. وقد وفّر برنامج حساب المواطن، الذي أُطلق عام 2017، التمويل لأكثر من 10 ملايين مستفيد بحلول عام 2022، حيث يُساعد الأسر على إجراء تعديلات على الدعم الحكومي وضريبة القيمة المضافة (الغامدي، السعدي، الوادي، &نجدي، 2022). [44] أضافت حزم الإغاثة الطارئة الأخرى التي أُقرت خلال الجائحة أكثر من 60 مليار دولار أمريكي، ووفرت الحماية للوظائف والدخل والخدمات الأساسية. وتأتي هذه الحزم استجابةً لقيمة التكافل في الإسلام، ولذلك تُنفذ الإصلاحات دون إثقال كاهل المواطنين بأعباء غير متناسبة.

وقد ركزت رؤية 2030 على المبادرات الثقافية، مما أدى إلى تعزيز التماسك والهوية الوطنية. وساهم تشجيع صون التراث والسياحة الدينية وتطوير الصناعات الثقافية في زيادة فرص العمل وتعزيز الفخر الوطني. وتنسجم هذه المبادرات مع مبادئ الحكم الإسلامي التي تركز على الانسجام الاجتماعي، والحفاظ على الكرامة، واستمرارية التقاليد والحداثة كمصادر لمجتمع مستقر ومتماسك.

الرعاية البيئية والاستدامة

تُظهر رؤية السعودية 2030 اهتمامًا بالغًا بالاستدامة البيئية، وتُقرّ بأنها عنصر أساسي في تعزيز الصمود الوطني والرفاه الاجتماعي. ويتمتع العقد الاجتماعي السعودي بتاريخ طويل من المزايا الشاملة، مثل الرعاية الصحية الشاملة، والتعليم العام المجاني، ومزايا السكن، والمعاشات التقاعدية، والحماية الاجتماعية الموجهة. استثمرت المملكة بشكل مطرد أكثر من 30 بالمائة من إجمالي الإنفاق الحكومي في القطاعات الاجتماعية بين عامي 2000 و2022، وفي أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وعلى الرغم من الإصلاحات المالية، بلغ الإنفاق الاجتماعي العام أكثر من 200 مليار دولار أمريكي سنويا (وزارة المالية السعودية, 2022) [45] .هذا استثمار طويل الأجل يؤكد على تركيز القيادة على دعم رفاهية المجتمع في المستقبل باعتباره ركيزة أساسية لشرعيتها.

وقد سهّلت المملكة أنظمة تقديم الخدمات الاجتماعية خلال الأزمات الاقتصادية والعالمية، مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008، وصدمة أسعار النفط بين عامي 2014 و2016، وجائحة كوفيد-19، دون المساس بالخدمات الأساسية. وفي عام 2017، أُطلق برنامج حساب المواطن لمساعدة أكثر من 10.7 مليون مستفيد بحلول عام 2022، مما ساهم في تخفيف آثار إصلاحات الدعم وضريبة

[43] الشويخات، حبيب م.، وإسحاق محمد. "أهمية الاستدامة في رؤى التنمية الوطنية – أدلة من رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030". الاستدامة 9، العدد 3 (2017): 408.

[44] الغامدي، أماني خلف ح.، ريم خضر السعدي، أفنان علي الوادي، وإيمان أحمد نجدي. "مدى توافق رؤية السعودية 2030 مع مساهمات النساء والأطفال في التنمية الوطنية". مجلة التبادل 53، العدد 2 (2022): 193-214.

[45] Ministry of Finance, Kingdom of Saudi Arabia. (2024). *Final statement of the general state budget for fiscal year 2025*. https://www.mof.gov.sa/mediacenter/news/Pages/News_31112024.aspx

القيمة المضافة. وقد تجاوزت قيمة الحزم المقدمة لمواجهة الجائحة 60 مليار دولار أمريكي، لحماية فرص العمل ودخل الأسر والخدمات الأساسية (الشويخات &محمد, 2017). [46] تستند هذه المبادرات إلى قيمة التكافل في الإسلام، بحيث لا تُبذل أي جهود للمساس بالعدالة الاجتماعية أو الكرامة من خلال الإصلاحات. كما عززت البرامج الثقافية لرؤية 2030 الوحدة الوطنية. وساهمت جهود صون التراث والسياحة الدينية، إلى جانب الصناعات الثقافية، في خلق فرص عمل وتعزيز الهوية الوطنية، بما يتماشى مع مبادئ الإسلام في الوئام والكرامة والاستمرارية.

المشاركة العالمية والمكانة

تجمع رؤية السعودية 2030 بين التنمية الإقليمية والتواصل العالمي من خلال خطة توازن بين التعاون الدولي والتغيير الوطني، مع مراعاة مبادئ الحكم الإسلامي. وقد أبرمت المملكة العربية السعودية العديد من المعاهدات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والسياحة والخدمات اللوجستية والتصنيع عالي التقنية خلال الفترة من 2016 إلى 2022. وارتفع مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 8 مليارات دولار أمريكي في عام 2017 إلى أكثر من 30 مليار دولار أمريكي في عام 2022، في ظل تزايد الثقة الدولية في مسار الإصلاح الذي تنتهجه المملكة (سلام &خان, 2018).[47] واصل الاتحاد الأوروبي تعزيز حضوره على الساحة الدولية في مجالي الاقتصاد والتنمية من خلال مشاركته في المحافل الدولية، بما في ذلك قمة مجموعة العشرين التي استضافتها المملكة العربية السعودية عام ٢٠٢٠. كما ساهمت هذه التفاعلات الخارجية في ترسيخ مكانة المملكة العربية السعودية القيادية في العالم الإسلامي، حيث بلغ متوسط المساعدات الإنسانية والتنموية أكثر من مليون دولار أمريكي كل عامين خلال تلك الفترة، مما جعل المملكة من أكبر المانحين في العالم. وقد نُظمت هذه المبادرات من قبل مؤسسات مثل مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بما يعكس واجب التضامن الإسلامي مع الأمة الإسلامية والمسؤولية تجاه المجتمعات الأقل حظ (مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية, 2022).[48] أدى توافق القيادة السعودية في انخراطها الخارجي مع أهداف رؤية 2030 إلى تعزيز شرعيتها الداخلية ومصداقيتها الخارجية. وقد ساهمت التحالفات الدولية في توفير فرص العمل، ونقل الكفاءات، والتنويع الاقتصادي محلياً، وبرزت المملكة العربية السعودية كدولة آمنة ومسؤولة ومتعاونة على الصعيد الدولي. ويستند هذا النهج إلى مبادئ الحكم الإسلامي التي تركز على الأمانة والمصلحة العامة والسلام الدائم الذي يتحقق بالتعاون بدلاً من المواجهة.

الحوكمة، وتنسيق السياسات، والإصلاح المؤسسي

شهدت قدرات الحوكمة خلال الفترة 2016–2022 تغييراتٍ نتيجةً للإصلاح المؤسسي في إطار رؤية 2030، والذي عزز بشكل أساسي ثلاثة محاور رئيسية هي التنسيق والمساءلة والكفاءة في جميع مؤسسات الحكومة السعودية. وقد ساهم إنشاء مؤسسات مركزية، مثل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، في تحسين تكامل سياسات الوزارات المختلفة، والحد من الازدواجية، وتسريع وتيرة التنفيذ. وفر إطار

[46] الشويخات، حبيب م.، وإسحاق محمد. "أهمية الاستدامة في رؤى التنمية الوطنية – أدلة من رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030". الاستدامة 9، العدد 3 (2017): 408.

[47] سلام، م.أ. وخان، س.أ.، 2018. التحول نحو إنتاج الطاقة المستدامة – مراجعة للتقدم المحرز في مجال الطاقة الشمسية في المملكة العربية السعودية. استكشاف واستغلال الطاقة، 36(1)، ص 3-27.

[48] مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية. (2022). *الأنشطة الإنسانية والتنموية للمركز*. استُرجع من https://www.ksrelief.org/ar

عمل برامج تحقيق الرؤية مراقبة منتظمة لبرامج رؤية 2030، والتي تم تشغيل أكثر من 80 بالمائة منها وفقًا لمؤشر أداء واحد بحلول عام 2022 (البسام, 2021).[49] أظهرت مؤشرات فعالية الحكومات الصادرة عن المنظمات الدولية تحسناً كمياً، ما يُعدّ مقياساً لجودة الأنظمة وتماسك الإدارة.

وقد حافظت القيادة المركزية على الوحدة الاستراتيجية، وشاركت خبرات التكنوقراط والاقتصاديين وقادة القطاع الخاص وعلماء الدين في آليات التشاور. ويستند هذا التوازن إلى مبادئ الحكم الإسلامي القائمة على الشورى والسلطة القوية، بما يعكس النموذج النبوي للقيادة حيث تؤثر المشاورات في صنع القرار دون أن تُعفي من المسؤولية (ماندیلي,2019). [50] عززت آليات المساءلة، كاستخدام عقود الأداء وبرامج الشفافية، مبدأ الأمانة في الإسلام، مؤكدةً على مسؤولية السلطة الأخلاقية والعملية تجاه المجتمع.

كما ساهم التخطيط المؤسسي طويل الأجل في الحد من التأثر بالصدمات الخارجية، كتقلبات أسعار النفط وجائحة كوفيد-19. وقد ضمنت إضفاء الطابع المؤسسي على رؤية 2030 استمرارية الإصلاحات بغض النظر عن تغيرات القيادة، ووضعت إصلاحات الدولة ضمن أطر طويلة الأجل. لذا، فإن رؤية 2030 ليست سياسة قصيرة الأجل، بل نظام حكم مستدام قائم على القيم الإسلامية المتمثلة في المسؤولية، والمصلحة العامة، والوصاية طويلة الأجل.

المتطلب الثالث: رؤى الإمارات 2021-2071

لقد وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجاً تنموياً طويل الأمد وتقدمياً، لا يقتصر على الجانب العملي في إدارة الدولة فحسب، بل يرتكز أيضاً على مبادئ الحكم الإسلامي. ويتجلى هذا النهج في البرامج الوطنية: رؤية الإمارات 2021 ومئوية 2071، وهي مبادرة وطنية تمثل جهداً متواصلاً لبناء مجتمع قوي قائم على المعرفة ومتماسك اجتماعياً. لا تستند هذه الرؤى إلى سياسات قصيرة الأجل، بل إلى سياسة حوكمة حضارية، تقوم على مفهوم الأمانة، واستشراف المستقبل، والإدارة الرشيدة عبر الأجيال الباحثين يستطيعون قراءة توجه الحكومة في بناء مجتمع متمسك بعاداته الاجتماعية وموروثه، ومحب للمعرفة وتؤكد أهمية الاستثمار في التنمية والتعليم (حكومة الإمارات العربية المتحدة, بد. ت.)[51] . بين عامي 2000 و2022، بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة تنظر إلى التنمية لا كهدف يسعى إليه الاقتصاد فحسب، بل كواجب أخلاقي يقع على عاتق القادة تجاه المجتمع.

الأسس الاستراتيجية لرؤية الإمارات 2021

أُطلقت رؤية الإمارات 2021 في عام 2010، وكان الهدف منها أن تتبوأ الدولة مكانة بين أكثر دول العالم تقدماً بحلول عام 2021، اليوبيل الذهبي للاتحاد. ترتكز الرؤية على ست أولويات وطنية، هي: مجتمع وهوية موحدان، وبيئة مدنية آمنة ونظام قانوني عادل،

[49] البسام، بسام أ. "تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين جودة المؤسسات في المملكة العربية السعودية". علم الاجتماع الدولي 36، العدد 3 (2021): 439-463.

[50] نصر الدين ماندیلي، خالد. "التنمية المستدامة والحوكمة في المدن السعودية". مجلة العلوم الهندسية 47، العدد 4 (2019): 565-584.

[51] حكومة الإمارات العربية المتحدة. (بد. ت.) .*مئوية الإمارات 2071* .البوابة الرسمية لحكومة الإمارات . https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/innovation-and-future-shaping/uae-centennial-2071

واقتصاد معرفي تنافسي، وأفضل نظام تعليمي، ورعاية صحية عالمية، وبيئة وبنية تحتية متينة (حكومة الإمارات العربية المتحدة, 2010) [52]. وتؤكد قيم الحكم الإسلامي، التي تتجلى في هذه الأولويات، على أهمية حماية الحياة، والعقل والكرامة والثروة.[53] في عام 2021، تصدّرت دولة الإمارات العربية المتحدة المنطقة، وضمن أغنى عشرين دولة في العالم، في عدد من المؤشرات الدولية، ككفاءة الحكومة، وجودة البنية التحتية، وسهولة ممارسة الأعمال. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها أكثر من 43 ألف دولار أمريكي، وشكّلت الصناعات غير النفطية أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يدل على نجاح التنويع الاقتصادي. ويعود ذلك إلى التخطيط المركزي المصحوب بالتشاور، وهو سمة بارزة في ممارسات القيادة الإسلامية.

التنمية البشرية وإصلاح التعليم

يُعدّ التعليم وتنمية رأس المال البشري ركيزة أساسية في رؤية الإمارات 2021 ومئوية 2071، إذ يدرك القادة أن المعرفة والمهارات والقدرات الاجتماعية هي جوهر التنمية المستدامة. وقد تجاوز الإنفاق الحكومي على التعليم باستمرار 5% من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2000 و2022، مما وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في قائمة أكبر المستثمرين في قطاع التعليم على مستوى العالم. في بداية عام 2020، تجاوزت مستويات معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب 99 بالمائة (UAE Government Annual [54] Meetings Report, 2025)، ونمت معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي بوتيرة مثيرة للإعجاب، وخاصة في مجالات العلوم والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي التعليم كعنصر أساسي في التنمية النظريّة (UNESCO Institute for Statistics/World Bank, 2021) [55]. من بين الاتجاهات الأخرى وجود أكثر من أربعين حرمًا جامعيًا دوليًا في دولة الإمارات العربية المتحدة، بعضها مصنف ضمن أفضل المؤسسات التعليمية في العالم، مما يجعل الدولة مركزًا محوريًا للتعليم العالي والبحث العلمي في المنطقة. وتركز السياسات الوطنية، مثل الاستراتيجية الوطنية للابتكار واستراتيجية الذكاء الاصطناعي 2031، على الاستعداد للابتكار، ومحو الأمية الرقمية، ومهارات المستقبل. وتستند هذه السياسات إلى القيمة الإسلامية للمعرفة باعتبارها مصدرًا للقوة الاجتماعية والقيادة. ويساهم توفر التعليم الجيد في جميع الإمارات في تعزيز التضامن الاجتماعي والهوية الوطنية والاستدامة الاقتصادية.

الرفاه الطبي والاجتماعي والاقتصادي

يُعدّ الرفاه الاجتماعي ركيزة أساسية في سياسة التنمية بدولة الإمارات العربية المتحدة، ويعكس رغبة القيادة في ضمان الرفاه والاستقرار الوطنيين وتحت هذ الاستراتيجية التنموية يتم ضمان العدالة والأمان الاجتماعي والاقتصادي ((Almutawa et al., 2025 [56] . وقد

[52] حكومة الإمارات العربية المتحدة .(2010). رؤية الإمارات 2021: خطة وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .وزارة شؤون مجلس الوزراء . https://uaecabinet.ae/ar/uae-vision

[53] موشاشاي، دانيال، وأندرو إم. ليبر، وجيمس دي. سافاج. "المملكة العربية السعودية تخطط لمستقبلها الاقتصادي: رؤية 2030، وخطة التحول الوطني، والإصلاح المالي السعودي". المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط 47، العدد 3 (2020): 381–401.

[54] UAE Government Annual Meetings Report. (2025). *UAE tops global youth literacy rankings at 99.6%*. Gulf News. https://gulfnews.com/preview/story/YkErC_Vzzt6E2sqCpkMii50StY7wSRsQM9BCyhbMo6nlzv6L0

[55] World Bank & UNESCO Institute for Statistics. (2021). *Government expenditure on education (% of GDP) – United Arab Emirates*. UNESCO/World Bank Data. https://data.uis.unesco.org

[56] Almutawa, A., Alsuwaidi, S., Almesafri, A., & Al Adeedi, A. (2025). *Social sustainability in the UAE: Towards a comprehensive and sustainable development model*. Research Journal in Advanced Humanities, 6(3). https://doi.org/10.58256/hj926p75

تميزت الفترة من عام 2000 إلى عام 2022 بالحفاظ على الرعاية الصحية الشاملة والاستثمار طويل الأجل في القطاع الصحي، والذي ركز على المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية والطب الوقائي. وقد ساهمت هذه الإجراءات في الزيادة المطردة في متوسط العمر المتوقع، والذي ارتفع من حوالي 74 إلى أكثر من 78 عامًا. وعند الرجوع الى الدراسات والاحصائيات من البنك الدولي لسنة 2024 نجد ان معدل الوفيات والرضع في دولة الامارات العربية انخفض معدل وفيات الرضع بشكل ملحوظ، إلى أقل من ست وفيات لكل ألف ولادة حية[57] (World Bank, 2024)، مما جعل دولة الإمارات العربية المتحدة من بين أفضل الدول أداءً في العالم في مجال صحة الأم والطفل. وهذا ما يدل على تطور النظام الصحي بشكل ملحوظ واهتمام دولة الامارات برعاياها بشكل صحح نسبة الوفيات من الرضع. ولذلك تضع الحكومة مبالغ طائلة نستطيع ملاحظتها بالنمو السكاني الحاصل في الدولة وهذا يدل على تفوق الخدمات الصحية والاجتماعية، مما عزز حصول الجميع على الرعاية الصحية بما يتماشى مع مبادئ التكافل الإسلامي. وشهدت دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى أسرع حملات التطعيم على مستوى العالم خلال جائحة كوفيد–19، حيث بلغ عدد جرعات اللقاح أكثر من 250 جرعة لكل 100 شخص بحلول عام 2022[58] (Our World in Data, 2023). عززت هذه النتائج ثقة المواطنين في قدرة الدولة على إدارة شؤونها، وأثبتت أهمية توفير الرعاية الاجتماعية باعتبارها حجر الزاوية في تعزيز الصمود الوطني والوحدة الاجتماعية.

اقتصاد المعرفة والتنويع الاقتصادي

شكّل التحول الاقتصادي هدفًا أساسيًا للرؤى الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2000 وحتى عام 2022، حيث عملت الدولة بشكل منهجي على تقليص اعتمادها على المحروقات وتنمية قطاعات التنمية المتنوع(Krzymowski, 2024)[59]. وبحلول مطلع العقد الحالي، تجاوزت نسبة الناتج المحلي الإجمالي من القطاع غير النفطي 70%، مدفوعةً بالخدمات اللوجستية والمالية والسياحية والطيران والخدمات الرقمية. وقد افتتحت دولة الإمارات أكثر من 40 منطقة اقتصادية حرة، تُعزز التجارة الدولية وتجذب الشركات متعددة الجنسيات، كما احتلت دبي وأبوظبي باستمرار مكانةً ضمن أفضل عشر مدن في العالم من حيث الربط الجوي وبيئة الأعمال. نما تمويل البحث والتطوير بشكل مطرد ليصل إلى حوالي 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020، وهو من أعلى المعدلات في العالم العربي. وقد حظيت مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة وتكنولوجيا الفضاء بالأولوية في استراتيجيات الابتكار، والتي تجسدت في مهمة الأمل إلى المريخ عام2021 (Ahmed & Al–Faqi, 2013)[60] مما جعل دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أقل من عشر دول تمتلك القدرة على السفر بين الكواكب. يمثل هذا المسار فضيلة الإحسان في الإسلام، ويربط بين المعرفة والرغبة والمساهمة في المجتمع.

[57] World Bank. (2024). *Mortality rate, infant (per 1,000 live births) United Arab Emirates*. World Development Indicators. https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.IMRT.IN?locations=AE

[58] Our World in Data. (2023). *COVID-19: Vaccinations United Arab Emirates*. https://ourworldindata.org/covid-vaccinations?country=ARE

[59] Krzymowski, A. (2024). *Economic diversification of the United Arab Emirates through the space sector and its diplomacy*. Virtual Economics, 7(4).

[60] Ahmed, A., & Al-Faqi, I. M. A. (2013). *Transforming the United Arab Emirates into a knowledge-based economy: The role of science, technology and innovation*. World Review of Science, Technology and Sustainable Development, 10(2), 84–102.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net

مئوية 2071: الحوكمة بين الأجيال

يعزز مشروع مئوية الإمارات 2071، الذي دُشّن عام 2017، التخطيط التنموي الوطني على مدى خمسين عامًا، مُجسّدًا مفاهيم الأمانة الإسلامية تجاه الأجيال القادمة. ويركز المشروع على التعليم المُستقبلي، والاقتصاد المُتنوع والتنافسي، والعلاقات الأسرية المتينة، والوحدة الوطنية (Ahmed, 2015)[61] . وقد بلغ متوسط الإنفاق على التعليم أكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي مع بداية عام 2020، وساهمت البرامج الوطنية في تأهيل أكثر من مليون مواطن إماراتي ومقيم في مهارات رقمية متطورة. لقد رسّخت الاستراتيجيات والأطر الاتحادية للأداء التخطيط طويل الأجل، ولم تعد خاضعة لسلطة قادة بعينهم، مما يضمن استمرارية واستقرار السياسات. وتُعدّ الاستدامة إحدى ركائزها الأساسية، إذ تعهّدت دولة الإمارات العربية المتحدة بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، وتستثمر عشرات المليارات من الدولارات في مبادرات الطاقة المتجددة محلياً ودولياً. وتُمثّل هذه الاستراتيجية إدارةً إسلاميةً للموارد، تُعطي الأولوية للعدالة بين الأجيال، والحوكمة الرشيدة، والتحديث المتوازن الذي لا يُفقد المجتمع طابعه الثقافي والأخلاقي، بل يُؤهّله لتبوّء مكانة رائدة عالمياً.

الخاتمة:

في ضوء التحليل، يظهر بوضوح أن الدول الخليجية، وتحديدًا المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، لم تعد التنمية مجرد عملية اقتصادية أو اجتماعية، بل أصبحت أداة استراتيجية متكاملة لتعزيز النفوذ الإقليمي والدولي، وترسيخ الهوية الوطنية، وتعميق الشرعية السياسية. تكشف الدراسة أن دمج الرؤى الوطنية مع مبادئ الحكم الإسلامي أتاح لهذه الدول تقديم نموذج تنموي مستدام يجمع بين التماسك الداخلي والتفاعل العالمي، مع التركيز على التعليم، الابتكار، الثقافة، والبنية التحتية. كما بينت النتائج أن التنمية الموجهة استراتيجيًا يمكن أن تتحول إلى قوة ناعمة فعّالة، حيث تُبرز صورة الدولة وقيمها وأخلاقياتها، وتفتح آفاقًا للتعاون الدولي والثقة المتبادلة. أخيرًا، تُؤكد الدراسة أن الرؤى الوطنية ليست مجرد خطط رسمية، بل أدوات بشرية وسياسية تعكس الطموح والقدرة على التأثير الإيجابي في حياة الناس والمجتمع، مؤكدة أن التنمية والدبلوماسية الناعمة في الخليج متشابكتان بشكل جوهري، ويشكلان نموذجًا يمكن لدول أخرى الاستفادة منه في تعزيز مكانتها داخليًا وعالميًا.

[61] Ahmed, A. Z. A. (2015). *The role of diversification strategies in the economic development of oil-dependent countries: The case of the United Arab Emirates*. International Journal of Business and Economic Development (IJBED), 3(1).

المراجع:

البسام، بسام أ. (2021). تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين جودة المؤسسات في المملكة العربية السعودية .علم الاجتماع الدولي، 36(3)، 439.463–

بتول ح. محمد وآخرون. (2022). دراسة حول احتياجات التنمية البشرية والتحديات ومحركات الانتقال إلى التنمية المستدامة: حالة قطر .الاستدامة، 14(6)، 3705 https://doi.org/10.3390/su14063705 .

الغامدي، أماني خلف ح.، السعدي، ريم خضر، الوادي، أفنان علي، &نجدي، إيمان أحمد. (2022). مدى توافق رؤية السعودية 2030 مع مساهمات النساء والأطفال في التنمية الوطنية .مجلة التبادل، 53(2)، 193.214–

الشويخات، حبيب م & .، محمد، إسحاق. (2017). أهمية الاستدامة في رؤى التنمية الوطنية – أدلة من رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030 .الاستدامة، 9(3), 408.

طلالوه، م. أ & .، سمارة، و. أ. (2021). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية: دراسة حالة للعالم الإسلامي . تنمية الرافدين، 40https://doi.org/10.33899/tanra.2021.167800 .202–185 ,(129)

موشاشاي، دانيال، ليبر، أ. م & .، سافاج، ج. د. (2020). المملكة العربية السعودية تخطط لمستقبلها الاقتصادي: رؤية 2030، خطة التحول الوطني، والإصلاح المالي السعودي .المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، 47.401–381 ,(3)

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية. (2022). الأنشطة الإنسانية والتنموية للمركز. استُرجع من https://www.ksrelief.org/ar

نصر الدين مانديلي، خالد. (2019). التنمية المستدامة والحوكمة في المدن السعودية .مجلة العلوم الهندسية، 47.584–565 ,(4)

رضوان الرحمن، &قطان، أميرة. (2021). رؤية 2030 والتنمية المستدامة: قدرة الدولة على تنشيط نظام الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية .مجلة INQUIRY: مجلة تنظيم الرعاية الصحية وتوفيرها وتمويلها، 58.468 ,(1) 00469580209846

فيصل بن حماد. (2019). رؤية 2030: منظور حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية .مجلة علوم النظم والإدارة، 1 .(1) https://doi.org/10.33168/jsms.2019.0103

محمد نور النبي. (2018). التحول من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة في المملكة العربية السعودية: اتجاه رؤية السعودية 2030 .مجلة اقتصاد المعرفة، 8.564–536 ,(2)

المراجع الإنجليزية:

Ajayan, S., Balasubramanian, S., & Ramachandran, S. (2022). Measuring research performance of the United Arab Emirates relative to the GCC countries: A bibliometric study. Frontiers in Education, 7. https://doi.org/10.3389/feduc.2022.792548

Al-Amadi, A., Salami, A., & Fadallah, A. M. (2022, January 18). Anticipated impacts of hosting the 2022 FIFA World Cup in Qatar. Sport, Business and Tourism, 26(1), 1–20. https://doi.org/10.1080/14775085.2021.2017327

Al-Faryan, M. A. S., & Sheel, N. C. (2022). The relationship between governance and economic growth: Learning from Saudi Arabia. Cogent Business & Management, 9(1), 2130157. https://doi.org/10.1080/23311975.2022.2130157

Ahmed, A., & Al-Faqi, I. M. A. (2013). Transforming the United Arab Emirates into a knowledge-based economy: The role of science, technology and innovation. World Review of Science, Technology and Sustainable Development, 10(2), 84–102. https://doi.org/10.1108/20425941311323109

Ahmed, A. Z. A. (2015). The role of diversification strategies in the economic development of oil-dependent countries: The case of the United Arab Emirates. International Journal of Business and Economic Development (IJBED), 3(1).

Bin Hassan, T. (2022). A transformative state in the aftermath of COVID-19: What is required to enable innovation, entrepreneurship, and education in Qatar? Sustainability, 14(13), 7953. https://doi.org/10.3390/su14137953

Blawi, A. (2021). The entrepreneurship ecosystem in the United Arab Emirates: An experimental comparison with Qatar and Saudi Arabia. International Journal of Entrepreneurship, 7(2), 55–66. https://doi.org/10.15678/ier.2021.0702.05

Boateng, O. A., & Al-Hashmi, A. A. (2021). The emergence of the United Arab Emirates as a global soft power: Current strategies and future challenges. Economic and Political Studies, 10(2), 1–20. https://doi.org/10.1080/20954816.2021.1951481

Boateng, O. A., & Hviden, M. B. (2017). Beyond rentierism: The exceptionalism of the United Arab Emirates in a turbulent region. Contemporary Arab Affairs, 10(4), 522–536. https://doi.org/10.1080/17550912.2017.1399640

Doğan Akas, B., & Camden, J. (2020). Political culture in Qatar: State–society relations and national identity in transition. In Gulf Cooperation Council cultures and identities in the new millennium (pp. 53–73). Springer Nature.

Henderson, J. C. (2014). Hosting the 2022 FIFA World Cup: Opportunities and challenges for Qatar. Journal of Sport & Tourism, 19(3–4), 281–298. https://doi.org/10.1080/14775085.2015.1133316

Henderson, J. C. (2017). Sports events, tourism, development and regeneration: Perspectives from Abu Dhabi, Dubai and Qatar. In Sport, events, tourism and regeneration (pp. 9–23). Routledge.

Hussain, S. F. A., et al. (2022). Exploring the role of technology adoption in tourism events, festivals, and exhibitions in the United Arab Emirates: Strategies in the post-pandemic period. In Technology application in exhibitions, festivals, and tourism events in Asia (pp. 313–330). Springer.

Jamal, M. A. (2023, December 15). Educating the globally aware local citizen: Integrating Islamic values with global citizenship in an international school in Qatar. Globalisation, Societies and Education, 1–13. https://doi.org/10.1080/14767724.2023.2292631

Kaplanidou, K., et al. (2016). Legacy planning for mega-events: The 2022 FIFA World Cup in Qatar. Journal of Business Research, 69(10), 4103–4111. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2016.03.041

Kaplanido, K., et al. (2025). Legal and institutional framework of waqf in Saudi Arabia: Challenges and alignment with Vision 2030. Malaysian Journal of Islamic Studies (MJIS), 9(2), 60–71. https://doi.org/10.37231/mjis.2025.9.2.305

Mishrif, A. (2017). Introduction to economic diversification in the GCC region. In A. Mishrif (Ed.), Economic diversification in the Gulf region (pp. 1–26). Springer Nature.

Miniaoui, H. (2020). Economic development in the Gulf Cooperation Council states: From rentier states to diversified economies. Singapore: Springer.

Pereira, V., et al. (2020). Human capital in the Middle East. Springer.

Tadros, M. E. (2015). The Gulf countries and the knowledge economy: Challenges and opportunities. Arab Gulf States Institute in Washington. https://agsi.org/wp-content/uploads/2015/07/Tadros_Knowledge-Economy_Rev2.pdf

Townsend, E. J. (2020). Religion and political survival: Regional strategies of Iran, Saudi Arabia, UAE and Qatar (Master's thesis). University of Waikato. https://researchcommons.waikato.ac.nz/items/7c889821-a04a-4d18-9b3c-3aca597997c1

Yap, G., et al. (2021). A comparative analysis of tourism competitiveness of Qatar with Egypt, Saudi Arabia, the United Arab Emirates, and Turkey. PressAcademia, 13(1), 17–21.

"Development in the Gulf Countries and Soft Diplomacy"

Researcher:
Khadija Ahmed Al-Bouhleiga

Abstract:

Over the past decades, the Gulf states have witnessed remarkable development in their understanding of the nature and trajectory of development. Development is no longer perceived merely as an economic or social process but as a strategic choice where political considerations intersect with national identities and foreign policy orientations. Amid rapid regional transformations and increasing international competition, development has emerged as one of the most important tools of indirect influence employed by the Gulf states to strengthen their regional and global presence and to present themselves as modern states capable of adapting to contemporary demands.

This shift has contributed to reshaping the developmental discourse into a means of connecting the state with society, by implementing economic and social reform projects within long-term national visions presented as collective endeavors reflecting the leadership's aspirations and grounded in societal participation. This discourse has also played a role in enhancing political stability, supporting social cohesion, and institutionalizing the modernization process, thereby reinforcing state stability and policy sustainability.

On the external level, development has been transformed into a practical framework for Gulf soft diplomacy, utilizing various instruments such as foreign aid, cross-border investments, education, culture, and large-scale projects, aimed at building influence and improving the country's image on the international stage. In this context, national visions have not merely served as technical development plans; they carry clear political messages reflecting each state's perception of its identity, priorities, and future role.

From this perspective, this section examines how Saudi Arabia, the United Arab Emirates, and Qatar have employed their national visions as instruments of soft diplomacy, with a particular focus on how development has been integrated with national identity, and how domestic transformations have been linked to regional and international repositioning, reflecting a profound interconnection between development and politics in the contemporary Gulf experience.

Keywords: Qatar – Saudi Arabia – United Arab Emirates – Economy – Politics – Soft Power – Foreign Policy – Development.